

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١٨٧

الخميس، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مولر/ السيدة لوي	(الدائمك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد منونغي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد باها
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمبر جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسن
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

للدائمك لدى الأمم المتحدة (S/2005/316)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى

الأمين العام من الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم

المتحدة (S/2005/316)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسائل من الممثلين الدائمين لأستراليا، إندونيسيا، أوكرانيا، آيسلندا، باكستان، بيرو، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، غانا، كوت ديفوار، لكسمبرغ، ماليزيا، مصر، المغرب، النرويج، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في أعمال المجلس. وعملا بالممارسة المتبعة، أعترم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للإشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل ممثلو البلدان المذكورة أعلاه

المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي

توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيهه بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جيمس د. ولفنسن، رئيس البنك الدولي، الذي سيشارك في هذه الجلسة عن طريق الاتصال بالفيديو.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرع مجلس الأمن

الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/316

التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة من

الممثل الدائم للدانمرك إلى الأمين العام.

أود أن أفتح المناقشة بالإدلاء ببيان بصفتي الوطنية

كممثل للدانمرك.

توفر هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام بعد

انتهاء الصراع فرصة لمناقشة أحد التحديات الرئيسية التي تواجهنا. فبناء السلام مهمة متعددة التخصصات تنطوي على مشاركة العديد من الدول والأطراف الفاعلة المؤسسية، وكذلك على استخدام العديد من الأدوات. وتنوع الشركاء هذا يتجلى في المتكلمين المدعويين للمشاركة، وكذلك في الاهتمام البالغ الذي أثارته هذه المناقشة.

وتجري الآن مناقشات بإشراف رئيس الجمعية العامة

حول إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك اقتراح الأمين العام

بإنشاء لجنة بناء السلام. والدانمرك تأمل مخلصا أن تسفر هذه

المناقشات عن نتائج إيجابية.

إن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلم

والأمن الدوليين. وإن العلاقة بين الأمن والتنمية، وأهمية

التعامل مع كليهما أثناء العمل على بناء السلام الدائم هما

حقيقتان ينبغي أن تظلا في أذهاننا على الدوام.

لقد أصدرت الدانمرك ورقة مناقشة لمناقشة اليوم،

وهي تحدد بعض التحديات الرئيسية التي نراها على طريق

المستقبل. وأود هنا أن أتناول عددا منها بشيء من التفصيل.

إن هدف بناء السلام هو، أولا وقبل كل شيء،

ضمان الانتقال من الصراع إلى السلام والتنمية والتعمير،

ومنع تجدد الصراع. والجهود المبذولة في المرحلة التي تلت

صراع إلى آخر، لا بد لنا من توجيه المزيد من التركيز على التصدي للمسائل العابرة الحدود، بما في ذلك السعي إلى وضع استراتيجية شاملة تضم المنطقة دون الإقليمية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبدون ذلك، فإننا سنواجه مخاطر أن يجتذب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاص بكوت ديفوار، الذي يتضمن تقديم منح مالية كبيرة، أن يجتذب الانتهازيين من المقاتلين السابقين في البلدين المجاورين، ليبيريا وسيراليون.

إن المنظمات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم تأخذ على عاتقها مسؤوليات متزايدة في ميدان بناء السلام. ولا بد لنا من الترحيب بهذه الظاهرة وتشجيعها. وقد شاهدنا الاتحاد الأوروبي يأخذ على عاتقه مسؤوليات متعاضمة. ونشاهد الآن الاتحاد الأفريقي وهو يؤدي دورا متناميا، خاصة في السودان. ومن المهم إشراك المنظمات الإقليمية ودعمها من أجل أداء أدوار ريادية.

إننا نفعل ذلك تماما، سواء بشكل ثنائي أو من خلال الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي. وننتقل إلى تقديم إسهامات كبيرة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أثناء مؤتمر إعلان التبرعات الموسع المنعقد في أديس أبابا اليوم.

إن غالبية حالات ما بعد الصراع تتسم بما يمكن وصفه بالفراغ في سيادة القانون. ويجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على المساعدة بشكل أكثر فعالية على ملء هذا الفراغ. ومن الشروط الأساسية لذلك إنشاء المؤسسات القضائية الوطنية، وتعزيز الحكم الرشيد، وضمان وجود جهاز عدالة انتقالي للمحاكمة على الجرائم المرتكبة أثناء الصراع. وتتطلب هذه الجهود زيادة القدرات التقنية، وكذلك الإرادة السياسية للإصلاح في المجتمعات خلال مرحلة ما بعد الصراع. وإني أثني على قيادة الأمين العام في

مباشرة نهاية الصراع غالبا ما كانت بطيئة. وقد شاهدنا أن الجهود الدولية غير الكافية التي بذلت بعد انتهاء الصراع كان من شأنها أن تؤدي إلى انتكاسة وتجدد الصراع. وينطبق ذلك بشكل خاص على أفريقيا. وإذا لم يتمكن المجتمع الدولي من العمل على وجه السرعة، فإن السلام الهش سيكون في خطر مما سيؤدي إلى وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح.

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة حققت مؤخرًا تقدما في تقوية التماسك في حالات ما بعد الصراع، فما زالت هناك تحديات كبيرة في مجالات السياسة العامة والمال والمؤسسات.

أولا، فيما يتعلق بالسياسة العامة، نحن بحاجة إلى أن نضمن الملكية المحلية لعملية وضع وتنفيذ الاستراتيجيات من أجل المحافظة على استدامتها. وهناك حاجة إلى تطوير حوار تشاركي حقيقي بين الأمم المتحدة والشركاء المحليين لإبراز حقيقة أن البلد المعني وشعب ذلك البلد يتحملان المسؤولية الرئيسية عن مستقبله. كما أن ذلك سيضع مسؤولية إضافية على عاتق السلطات المحلية في التعاون مع المجتمع الدولي وتسهيل إمكانية الوصول.

إن المنظور الإقليمي غالبا ما يتم التقليل من شأنه لدى التعامل مع صراع ما. فالحل يكمن في الاستراتيجيات الشاملة التي تتصدى لخصوصيات الصراع، وتتعامل في الوقت ذاته، وعندما يقتضي الأمر، مع أبعاده الإقليمية. وينبغي لتلك الاستراتيجيات أن تشتمل على المسائل المتداخلة، كالأسلحة الصغيرة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين، وحماية النساء والأطفال، وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم والنازحين داخليا إلى ديارهم.

وفي غرب أفريقيا، حيث نرى المغامرين والمرترقة والمخلين بنظم الجزاءات ينقلون تجارة الموت من مسرح

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون والحكم الرشيد أعطيت نفس الدرجة من الأهمية التي أعطيت للنواحي العسكرية، كمراقبة وقف إطلاق النار والفصل بين القوات. ومع ذلك فإن من الأمور ذات الأهمية الأساسية أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لتوفير التمويل الذي تم التعهد به في مؤتمر المانحين المنعقد في ١١ نيسان/إبريل في أوغندا من أجل الشروع بتنفيذ هذه الأنشطة، وخاصة في جنوب السودان. وبدون ذلك، قد يتعرض الاتفاق بين الشمال والجنوب إلى الانهيار.

باختصار، علينا أن نطور استراتيجيات بناء السلام بحيث ترمي أولا، إلى الملكية المحلية والانخراط الإقليمي؛ ثانيا، أن يتم تنسيقها بين جميع الأطراف الفاعلة على مستوى المقرر وفي الميدان، وأن تستخدم الموارد المتاحة في الأمم المتحدة وخارجها استخداما فعالا؛ ثالثا، ضمان توفر الموارد المالية الكافية والتزام المانحين على الأجل الطويل.

وآمل أن تؤدي مناقشتنا هذه إلى تعزيز القضية الموضوعية لإنشاء لجنة بناء السلام خلال اجتماع القمة في أيلول/سبتمبر.

أستأنف الآن تولي مسؤولياتي كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): لقد انقضى عام واحد على وصول قوات الأمم المتحدة إلى هايتي. وقد أوفد المجلس تلك القوات لضمان بيئة آمنة بعد نشوب أعمال العنف الأهلية في البلد. وكانت العصابات المسلحة تجوب الشوارع، وكان أفراد الشرطة يهجرون مراكزهم، والمدنيون يترحون خوفا على حياتهم. وتسببت أعمال العنف التي رافقتها الفيضانات إلى شبه انهيار كامل لنظامي الصحة والتعليم اللذين كانا ضعيفين أصلا. ولم يتمكن ثلاثة من بين

هذا الميدان، وأرحب بالأفكار حول إنشاء مركز اتصال لسيادة القانون.

ثانيا، فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات، ينبغي أن تتم مشاركة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في هذا المجال. ومن الأهمية بمكان ضمان استمرار المساهمات المنتظمة من وكالات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية في عمليات تخطيط بعثات الأمم المتحدة المتكاملة في حالات ما بعد الصراع التي تتم بإشراف إدارة عمليات حفظ السلام.

ولا بد لنا من الاستفادة بشكل أفضل من المعرفة والخبرات المتراكمة لدى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. ولهذه الغاية لا بد من وضع نظام لتسجيل وتعميم أفضل الممارسات.

إن هدف التنسيق على مستوى المقرر وفي الميدان هو ضمان التوصل إلى أفضل النتائج من خلال الاستخدام الفعال لموارد المانحين وتجنب الازدواجية في الجهود.

ويقودني هذا إلى نقطي الأخيرة بشأن التمويل. إن كل الجهود المبذولة لحفظ وبناء السلام لن تؤدي إلى نتيجة إن لم تكن مستعدين لتوفير الأساس المالي السليم للعمليات. فالإخفاق في تقديم مصادر عيش بديلة للمقاتلين المسرحين بعد نزع سلاحهم يشكل السبب السائد لاستئناف الصراع. وينبغي أن يكون التدريب وخلق الوظائف وغيرهما من التدابير الرامية إلى مواصلة النمو في حالات ما بعد الصراع موضع تعاون أوثق مع المؤسسات المالية الدولية وصناديق وبرامج الأمم المتحدة. ونعتقد، بالإضافة إلى ذلك، أن المرحلة الأولى على الأقل من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي أن يأتي تمويلها من الأنصبة المقررة.

إن ولاية عملية الأمم المتحدة في السودان التي أقرت مؤخرا تقدم مثالا ممتازا لبعثة متكاملة بشكل جيد، حيث أن أنشطة بناء السلام، كإصلاح قطاع الأمن، وبرامج نزع

القانون، وهذا مجال يمكن للأمم المتحدة أن تؤثر فيه تأثيرا حقيقيا، وللأمين العام أن يتخذ بشأنه خطوات لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة في مجال سيادة القانون.

وإذا أردنا أن نحسن معدلات نجاحنا في عمليات بناء السلام، علينا أن نراعي أربعة أشياء حيوية. أولا، يجب أن نتأكد من أننا نبني على المؤسسات والقدرات الوطنية القائمة للدولة والمجتمع المدني. والملكية الوطنية أساس حيوي لبناء السلام والتنمية المستدامين.

ثانيا، يجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في عملياتنا الميدانية، بشكل متماسك. وينطبق ذلك أيضا على الطريقة التي يجب أن تعمل بها أجهزتها الرئيسية. وفي السنوات الأخيرة، وسّع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي نطاق أنشطتهما في حالات ما بعد الصراع. وأعتقد أن للمجلسين دورا هاما يضطلعان به.

ثالثا، يجب على المؤسسات المالية الدولية والمائمين الثنائيين والأطراف الفاعلة على الصعيد الإقليمي أن يشاركوا جميعا في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. وإن إسهاماتهم حيوية إذا ما أريد للانتعاش فيما بعد الصراع أن يستمر، وإذا ما أريد للأساس الصحيح أن يُرسى لتحقيق انتعاش اقتصادي مستدام واستقرار سياسي. ولهذا السبب يسعدني كثيرا أن المجلس قد قرر أن يدعو السيد جيمس ولفنسن، رئيس البنك الدولي، إلى الانضمام إلى اجتماعنا اليوم.

رابعا، إن الاحتياجات الفورية، بالإضافة إلى الانتعاش متوسط الأجل، تتطلب توفير المزيد من الموارد. وفي المرحلة المبكرة لانتعاش الصراع فإن التمويل لبناء المؤسسات الوطنية، بما في ذلك برامج سيادة القانون، غالبا ما لا يكون كافيا. كما لا يمكن التنبؤ بالتمويل اللازم لإعادة التأهيل. وبعد الستين الأوليين أو الثلاث، وعندما تبدأ المجتمعات في

كل خمسة من السكان من الحصول على الخدمات الطبية الأساسية.

إن الكارثة التي شاهدها في العام الماضي في هاييتي كانت سيئة، لكنها زادت سوءا بأننا كنا نشهد التاريخ يعيد نفسه. وكانت هذه هي المرة الثانية في غضون ١٠ سنوات ترسل فيها الأمم المتحدة القوات إلى هاييتي لتحقيق الأمن في البلد.

والحقيقة المؤسفة هي أن هاييتي لم تكن حدثا فريدا من نوعه. وخلافا لذلك فإن نصف الحروب التي تنتهي تعود من جديد إلى حالة العنف. ويجب على منظمنا هذه، التي أنشئت لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، أن تحسن ذلك السجل.

ومن الجدير بالذكر أن نشدد، كما أشار تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565)، على أن زيادة عمليات الوساطة وعمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة قد ساعدت على تخفيض عدد الحروب في العالم بحوالي ٤٠ في المائة. والواقع أن عدد الحروب التي انتهت بالوساطة أكبر في الـ ١٤ عاما الماضية من عدد الحروب في المائتي عام السابقة لها. وتلك في حد ذاتها إنجازات كبيرة.

لكن استراتيجيتنا لإنهاء الحرب يجب أن تتعامل مع مسألة الانتكاس. ويجب أن نضمن تنفيذ اتفاقات السلام بشكل مستدام. ويجب أن نتأكد من أن الأنشطة الهامة لتحقيق الاستقرار، من قبيل إعادة إدماج وإعادة تأهيل المقاتلين المسرحين، تُمول تمويلًا كافيا وتُنفذ تنفيذًا متأنيا. ويجب أن نساعد المجتمعات والأسواق على استعادة حيويتها. كما يجب أن نعزز قدرة مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية على توفير الأمن والعدالة على أساس سيادة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بيانهم على ما لا يزيد على خمس دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. وعلى الوفود التي أعدت بيانات مطوّلة أن توزّع نصوص بيانها كتابة وأن تقرأ نسخة مختصرة عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا. وبالنيابة عن مجلس الأمن أرحب بحرارة بمعالي السيد فل غوف، وزير الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا.

السيد غوف (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بتنظيم هذا الاجتماع لمناقشة التحديات التي تواجهها في عملية بناء السلام. وأود أن أرحب أيضا بوجود نائبة الأمين العام، السيدة لويس فريشيت، والسيد مايكل أمبول، وزير الدولة للشؤون الخارجية في سويسرا.

لقد طلبت منا الدائمك اليوم أن ننظر في المشاكل والقضايا الكامنة وراء بناء السلام، بما في ذلك التحديات في مجال السياسة العامة والمجالين المؤسسي والمالي. وتستند التعقيبات التي أدلى بها اليوم باسم نيوزيلندا إلى خبرتنا في أنشطة بناء السلام، لا سيما في منطقة المحيط الهادئ وفي أماكن أخرى، مثل أفغانستان.

أولا، لكي ينجح بناء السلام أعتقد أنه ينبغي أن يكون التزاما بعيد المدى. ويعني بناء السلام إقامة هياكل اجتماعية وإنمائية وحكومية مستدامة. إن بناء القدرات واستعادة المجتمع المدني عافيته يستغرقان وقتا طويلا. وذلك ينطبق على منطقتنا في آسيا والمحيط الهادئ مثلما ينطبق على أماكن أخرى من العالم. وكون نطاق الصراع صغيرا

تطوير قدراتها على استيعاب الموارد لتحقيق أقصى استفادة منها، يميل التمويل إلى الانخفاض. وفي هذه الثغرات في التمويل نضنّ بالقروض ثم نبذّر بعدها الأموال الطائلة. وعندما لا نستثمر في عمليات بناء السلام بقدر كاف، نجد أنفسنا ندفع أكثر لتجديد جهود حفظ السلام في المستقبل.

وفي التقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، اقترح الأمين العام إنشاء لجنة لبناء السلام، بالإضافة إلى مكتب دعم عمليات بناء السلام، للمساعدة على تلبية هذه الاحتياجات. واللجنة من شأنها أن تسد ثغرة داخل آلية الأمم المتحدة وأن تركز الانتباه على المهمة الملحة، ألا وهي بناء السلام. وجميع المؤسسات المالية والمائحين الثنائيين والأطراف الفاعلة على الصعيد الإقليمي تستطيع اللجنة أن تحقق الانسجام في أنشطة بناء السلام عبر النظام المتعدد الأطراف.

بناء السلام واحد من أهم الإسهامات المباشرة والحيوية للأمم المتحدة في تحرير الناس من الخوف والعوز، وتمكينهم من العيش في جو من الحرية أفسح. لقد حققنا نجاحات مهمة في مجال بناء السلام، ولكننا شهدنا أيضا إخفاقات كثيرة. ويجب أن نفّذ الدروس التي تعلمناها من الماضي، وأن نعدّ أنفسنا لتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق السلام على الأجل الطويل في المجتمعات التي خرجت لتوها من الصراع. وبالطبع، يجب أن نولي المزيد من الاهتمام لمنع الصراعات، بحيث يمكن للمجتمعات أن تتعامل مع المشاكل والتوترات بشكل يمكننا في المقام الأول، من تجنب الانزلاق إلى وهاد الصراعات المسلحة.

لذلك أرحب بهذه المناقشة حول بناء السلام، وآمل أن يشكل ذلك خطوة أخرى لتحرير مزيد من الناس من دورة العنف المدني المميتة.

رابعاً، أن بناء السلام يتطلب توفر الحساسية الثقافية. كما يتطلب الأمر تملكاً وقدرة أكبر بين الأطراف الفاعلة المحلية حتى تكون الحلول مقبولة، ويمكن تنفيذها واستدامتها. ومن واقع تجربتنا، فإن التواصل مع المجتمعات المحلية في حالات الصراع، والعمل معها في هياكلها الخاصة والإقرار بصلاحيات آرائها والعمل بموجب تلك الآراء أمر لا غنى عنه. وينبغي أن تتوافق وتيرة عملية بناء السلام وطابعها مع ثقافة السكان المعنيين ومع السياق الذي تتم في إطاره. والنهج الإقليمية يمكن أن تكون مهمة جداً، كما دلت على ذلك التدخلات في بوغانفيل وجزر سليمان، غير أن التمويل الكافي للبعثات الإقليمية لا يقل أهمية عنه في حالة البعثات الدولية.

خامساً، إن دور المجتمع المدني في بناء السلام يجب أن يُعطى توكيداً أكبر في وضع السياسات. وتوضح تجربة بعثة المساعدة الإقليمية للمحيط الهادئ في جزر سليمان وكذلك تجربتنا في بوغانفيل أن إشراك المجتمعات المحلية - من خلال المجموعات النسائية والكنسية، مثلاً - يوفر سبيلاً هاماً لتطوير الملكية المحلية للحلول. فلهذه المجموعات قدرة هامة على تمثيل شواغل القاعدة الشعبية في أي صراع وإضفاء الشرعية والمشاركة عندما يحدث بناء السلام. وثمة موطن قوة رئيسي آخر للتدخل في جزر سليمان، حيث تحول الموقف إلى النقيض من كونها دولة ضعيفة إلى دولة مستقرة، ألا وهو أن ذلك لم يتحقق بفضل الدعم الكامل لبرلمان جزر سليمان وحكومتها فحسب، بل وبفضل كل بلدان محفل المحيط الهادئ التي وافقت على هذا التدخل.

ما هي الدروس التي يمكن أن يستقيها أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص؟ ترى نيوزيلندا أن الممارسة الناشئة في مجلس الأمن لمنح ولايات بعثات "معقدة"، بما في ذلك عناصر الشرطة والحقوق القانونية

لا يجعل بناء السلام أقل تعقيداً. وتيمور - ليشتي مثال واضح جداً على المدى غير العادي للمهام التي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بها، والوقت الذي يلزم للسماح بتطوير القدرات المحلية لضمان أن يكون الانتقال فعالاً، كما حدث من قبل. ونيوزيلندا ترأس في أفغانستان فريقاً لتعمير المقاطعات ثبت أنه آلية فعالة تجمع بين الأمن والتنمية وبناء القدرات في المجتمع هناك.

وأعتقد أننا ينبغي أن نتذكر أنه في أكثر من ٥٠ في المائة من الصراعات يعود الوضع مرة ثانية إلى حالة العنف في غضون خمس سنوات بعد عقد اتفاق السلام. ومن الضروري معالجة المسائل الكامنة وراء الصراع، وإلا فسوف يعود الصراع مرة أخرى. وإذا لم يحدث هذا فإن السلام لن يستمر إلا خلال فترة مرابطة القوات الأجنبية.

ثانياً، يتطلب بناء السلام توفر المرونة. ومن الضروري الالتزام بتوفير مختلف أنواع الموارد، بدءاً بنشر المستشارين العسكريين والشرطة والمستشارين القضائيين والمدنيين، وانتهاء بتقديم المعونة والدعم للمؤسسات غير الحكومية، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

ثالثاً، يعتمد السلام المستدام على التقدم الاقتصادي. وتتطلب عملية إعادة الإدماج الناجحة للمقاتلين السابقين مساعدة إنمائية مستدامة. كما أن إتاحة فرص العمل وتوفير حياة أفضل أمران ضروريان لإبعاد المقاتلين عن دوامة الصراع.

ومع ذلك، فمن واقع خبرتنا في جزر سليمان وبوغانفيل، تعلمنا أن دفع الأموال لإعادة شراء الأسلحة قد يكون مردوده عكسياً، وكذلك مفهوم التعويض المالي مقابل نهج المصالحة العرفية التقليدية. وإغداق الأموال على المجموعات كثيراً ما يشجع على تفاقم المشاكل، بدلاً من أن يحلها.

جديدة لإنجاز الأمور. وها هو معنا على الشاشة الآن. مرحباً، يا سيد وولفنسون. أعطيك الكلمة.

السيد وولفنسون (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغك، سيدتي الرئيسة، أنه تم للتو إخلاء اثنين من مبانينا نظراً لحدوث انفجارات في المحولات الكهربائية، التي كان يجري إعدادها للاستخدام في هذا الاجتماع. وهذا يعطي فكرة عما يكون عليه الحال ما بعد الصراع، ويبين مدى الاهتمام بالتفاصيل في مؤسستنا - وأنه كان علينا أن نطلق الدخان حول المبنى لتقريب الصورة التي نتكلم عنها إلى الأذهان. لقد انتقلت إلى مبنى آخر، وأشكرك على دعوتي للانضمام إليكم.

اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إنه - طوال فترة رئاستي التي تستمر خمسة أيام أخرى، وأعتقد اعتقاداً قوياً أنه في ظل رئاسة سلفي، بول فولفويتز - يلتزم البنك الدولي التزاماً عميقاً بالتعاون مع مجلس الأمن بشأن اقتراحات الأمين العام الداعية إلى إنشاء لجنة هيئة بناء السلام، التي سنعمل معها بشكل وثيق. ولا يرجع ذلك إلى تقديرنا للأمم المتحدة والأمين العام فحسب؛ بل لأننا جميعاً هنا نؤمن إيماناً قوياً بضرورة تغيير المعادلة القائمة بين صنع السلام، من حيث وقف الصراع، وبناء السلام، من منظور بعث الأمل وإقامة دول تتوفر لها مقومات البقاء.

وجميعنا في مؤسستنا نعترف بأنه، في اللحظة الراهنة، يجري التركيز بشدة وبدرجة كبيرة الآن على الجانب العسكري، وعلى التدخل ومنع اندلاع الحروب أو وضع حد لها، ولكن دون تركيز يُذكر على الانتصار في معركة السلام. والأرقام مروعة، وأعتقد أن مجلس الأمن يعرف ذلك جيداً، وربما أكثر من غيره. فالإنفاق العسكري يستأثر بـ ١٠٠٠ بليون دولار سنوياً. بما في ذلك، مع الأسف، أكثر من ٢٠٠ بليون دولار تنفقها البلدان النامية، بينما تنفق

والإنسانية والحكم الرشيد والتنمية، هي ممارسة إيجابية جداً، ونشجع مجلس الأمن على أن يواصل ذلك.

كما أننا نشجع مجلس الأمن، والأمانة العامة للأمم المتحدة، على مواصلة المشاركة بأقصى قدر ممكن مع الجيران الوطنيين والإقليميين في آليات لبناء السلام تتفق مع السياق العام. ولا بد أن تصمم استراتيجيات بناء السلام بما يتلاءم مع صراعات بعينها.

وينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن ينظر في التنسيق المبكر قدر الإمكان مع الأطراف الفاعلة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة حتى يمكن أن يتم التخطيط لبناء السلام المستدام والبعيد المدى. وفي هذا السياق، أود أن أسجل تأييد نيوزيلندا القوي لاقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام. فاللجنة هذه يمكن أن توفر محفلاً تشتد إليه الحاجة للتنسيق المؤسسي والسياسي بين مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة. كما يمكنها أن تعبئ الموارد الموجودة، وأن تجد موارد جديدة وأن توفر تماسكاً استراتيجياً أكبر مما لدينا الآن. ومن المهم كذلك أنها يمكن أن تقدم دعماً سياسياً رفيع المستوى حتى لا تغيب عن بالنا البلدان التي تتعرض للخطر.

إن الالتزام البعيد المدى والمستدام والذي يتماشى مع الظروف المحلية أمر جوهري لبناء السلام الناجح. وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية يعتمد بعضها على البعض الآخر وينبغي أن نتصدى لها مجتمعة. ونيوزيلندا تؤيد بقوة إنشاء لجنة بناء السلام، وتحث الدول الأعضاء على الدعم الكامل لهذا الاقتراح.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لم يتمكن السيد جيمس د. وولفنسون، رئيس البنك الدولي، من الحضور إلى نيويورك صباح هذا اليوم، وسينضم إلينا بالاتصال عن طريق الفيديو. ونجري الاتصال معه الآن. أرجو من الفني المختص توصيل السيد وولفنسون بمجلس الأمن الآن. هذه وسيلة

أشخاص قادرين بالفعل على إدارة هذا البلد. وفي ذلك السياق، فإن مسألة بناء القدرات هي أمر ضروري.

ومع ذلك، تتفاقم تلك المشكلة بالذات في حالات ما بعد الصراع لأنه، في أغلب الأحيان، لا يكون الأشخاص متوفرين أو يكونوا قد قُتلوا أو لأن الخصومات الدفينة تبقى بين طرف وآخر. ومن ثم، يصبح بناء ذلك العنصر الأول من القدرات ذا أهمية حاسمة، ولا بد من التعامل مع ذلك.

والعنصر الثاني، الذي غالبا ما ننساه أيضا، هو أنه لا يمكن تحقيق دولة قابلة للحياة ما لم تتوفر أنظمة قضائية وقانونية يمكن أن تحمي الحقوق. ويصبح ذلك أيضا أمرا بالغ الأهمية في حالات ما بعد الصراع، حيث تكون الحقوق - سواء كانت حقوقاً مادية، أو حقوق إنسانية، أو حقوق التعاقد - قد تم إضعافها في أغلب الأحيان بشكل هائل في فترة ما بعد الصراع. ولكن تبقى المسألة الثانية على حالها، وهي إنشاء شكل من أشكال النظام القانوني.

والمسألة الثالثة هي إعادة إنشاء نوع ما من الإطار المالي حتى يتمكن أهل البلد من جلب الاستثمارات، بدءاً من الائتمانات الصغيرة وحتى تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أو في الحقيقة جذب الاستثمارات الخارجية.

والشرط الأساسي الرابع هو التأكد من أنكم تعالجون مسألة الفساد.

أشير إلى تلك العناصر الأربعة - القدرات، والنظامين القانوني والقضائي، والأنظمة المالية، والفساد - لأنها تنتشر في تقارير الأمم المتحدة نفسها، بما في ذلك التقرير الصادر مؤخراً، "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، وكذلك أُثيرت في تقارير سابقة للأمين العام. ولذلك ليس من المدهش أنه ينبغي لنا أن نعود إلى مسألة النهج الشامل للتنمية في مجال ما بعد الصراع.

ربما ٥٠ أو ٦٠ بليون دولار على المساعدة الإنمائية. وبصورة منفصلة عن ذلك، لا نزال بالطبع نواجه مشاكل التجارة التي ستناقش في وقت لاحق من العام في ختام جولة الدوحة.

وهكذا، ومن وجهة نظرنا، ففي إطار مسألة الانتقال من الصراع إلى المنطقة الوسيطة، وهي منطقة عملنا سوياً في العديد من البلدان، وإلى المجال الثالث الذي أولاه الأمين العام اهتمامه وهو مجال بناء السلام، فإننا نقر بالترابط بين مؤسستنا وسائر أجهزة الأمم المتحدة. وفي الليلة الماضية، قرأت تقرير الأمين العام الذي صدر قبل سنتين عن منع نشوب الصراع المسلح. وإذ قرأت ذلك التقرير، تذكرت مرة أخرى مدى التقارب في تصوراتنا للمسائل عندما أشار الأمين العام إلى أن أي استراتيجية فعالة لمنع نشوب الصراع تتطلب نهجاً شاملاً وتتضمن الاعتبارات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية في الأجلين القصير والطويل.

وفي الحقيقة، إن هذا المنحى في التفكير هو الذي حفز على إعداد التقرير الممتاز "في جو من الحرية أفسح"، بشأن المسائل المتعلقة بالعوز والخوف والكرامة، وهي مسائل أشار إليها الأمين العام مرة أخرى كتمهيد لهذه الفكرة، فكرة إنشاء لجنة بناء السلام.

ولإزالة هذا الغموض، أود أن أسلط الضوء على الطريقة التي ننظر بها إلى هذا الأمر. فبصرف النظر عن كون بلد ما فقيراً وينعم بالسلام، أو ما إذا كان بلد ما فقيراً ويمر بحالة ما بعد الصراع، كما هو الحال في ٥٠ في المائة من الحالات على الأقل، تظل نفس الاعتبارات بالضبط قائمة سواء كان بوسعك أن تبعث على الأمل وأن تحقق التنمية الاقتصادية لتلك البلدان. فالاعتبارات هي نفس الاعتبارات دائماً. يجب تعزيز القدرات. ويجب أن يتوفر في البلد

وتلك المسألة هي ما آمل أن يتمكن الأمين العام والمشاركون في لجنة بناء السلام من معالجتها في أعمالهم. وتقديرى الشخصي هو أن الحل ليس معقداً. وهو ليس شيئاً يتطلب درجات دكتوراة في السياسة أو الاقتصاد. إنه يتأتى بالحس السليم. ولكنه حس سليم غير متوفر في عالمنا. فعالمتنا لا يقدم الدعم الطويل الأجل للعملية الشاقة المتمثلة في بناء الدول. وتلك هي مشكلة نواجهها في كل جوانب قضية التنمية وأعتقد أنها المشكلة التي يجب أن نتصدى لها بقوة فيما يتعلق بفترة ما بعد الصراع.

ختاماً، وببساطة شديدة، أعتقد أن تحليلنا وتحليل المجلس ماثلان جداً. ونرحب بحقيقة أن الأمين العام قد حدد الحاجة إلى لجنة بناء السلام. ونرحب بفرصة المشاركة مع مجلس الأمن، ونعتقد أننا قد نتمكن معاً من جعل أصحاب المصلحة لديكم وأصحاب المصلحة لدينا، على مستوى رؤساء الدول، وربما على مستوى الهيئات التشريعية والحكومات، يفهمون أن ما نطرحه عليهم ليس مفهوماً جديداً ومتطرفاً. إنه الحس السليم، والعالم بحاجة إلى التوصل إلى بعض ذلك إذا أردنا تجنب المزيد من الحروب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ولفنسون على حسه السليم وعلى بيانه الجيد جداً.

باسم مجلس الأمن، أرحب بحرارة بسعادة السيد ميكائيل أمبول، وزير خارجية سويسرا، وأعطيه الكلمة.

السيد أمبول (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أعرض موقف سويسرا. في البداية، أشيد بكم على إجراء مناقشة اليوم بشأن هذه القضية الهامة، وأشكركم على الوثيقة المحفزة (S/2005/16، المرفق) التي عممتوها كأساس لمناقشتنا.

وبالنسبة إلينا في البنك الدولي، استغرق الأمر بعض الوقت حتى ندرك أن قضايا حالات ما بعد الصراع هي نفس قضايا الحالات الأخرى. فمن الضروري أن تتوفر نفس الشروط الأساسية للنمو في جميع البلدان. ونحن لا نختصر شيئاً جديداً للحالات ما بعد الصراع. فالمشكلة هي أنه في حالات ما بعد الصراع تكون القدرات المطلوبة أكبر بكثير بسبب آثار الصراع.

علاوة على ذلك، لدينا بالطبع المسألة الإضافية المتمثلة في الحد من المسببات التي قد تكون وراء اندلاع الصراع. وذلك بُعد خامس يتعين علينا أن نعالجه معاً في أعمالنا بعد الصراع. ما الذي سبب الصراع؟ أكان الظلم؟ هل كان الرغبة في الماس؟ هل كان الرغبة في موارد طبيعية؟ أم كان لخلافات ثقافية طويلة الأجل؟ أيا كان السبب، فإنه يكمن في الجانب السياسي، وهو جانب مألوف جداً لدى مجلس الأمن، ولكنه يصبح شرطاً مسبقاً آخر، حيث يفاقم مشكلة الحالة بعد الصراع، مقارنةً بالاعتبارات الإنمائية العادية.

بعد ذلك، المسائل المتعلقة بملكية البلد، ومسائل النهج الشامل والعمل المشترك - بين المجلس والبنك والوكالات الأخرى - لدعم حكومة محلية معززة وملكية محلية، هي ذات المسائل تماماً. فيجب أن نحقق الملكية المحلية. ولا بد أن نحاول التعامل معها. والمسألة هنا، وهذه الحقيقة للأسف الشديد، هي أن اهتمام المجتمع الدولي بتحقيق التعمير في الأجل الطويل وحتى المتوسط، يتلاشى عندما يتوقف إطلاق القنابل وتنتهي التغطية الإعلامية لأنه لم يعد هناك قتلى. فمن الصعب التقاط الصور لبناء السلام. ومن السهل التقاط الصور للحروب. فبناء السلام غير جذاب لعناوين الصحف. وهو نشاط طويل الأجل وشاق ويُمارس بشكل يومي.

وتتعلق نقطتي الثانية بانخراط الأطراف الوطنية والمحلية. فمشاركتها أمر حاسم لنجاح أنشطة بناء السلام. ولكن غالباً يُترك ذلك الانخراط لحسن نوايا الأطراف الدولية. ورغم أن الأطراف الدولية قد تدعم تلك الفكرة من حيث المبدأ، فهي غالباً تطبقها في نطاق محدود، حيث تُجري مجرد مشاورات بشأنها أو تحقق تماماً في العمل بذلك المبدأ. ولذلك من الأهمية توطيد قدرة الأمم المتحدة على تعزيز الحوار الوطني وتشجيع الانخراط الحقيقي للأطراف الوطنية والمحلية.

أما النقطة الثالثة فتتعلق بضرورة إقامة شراكات مع المؤسسات المتخصصة. وإقامة شراكات مع المؤسسات الأكاديمية المستقلة والمجتمع المدني والقطاع الخاص أمر هام للاستفادة من أفضل الخبرات الممكنة. وترحب سويسرا بتعاون الأمم المتحدة الوثيق مع المؤسسات المستقلة، مثل مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ومركز جنيف للسياسات الأمنية، ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، وبرنامج هارفارد للسياسة الإنسانية وبحوث الصراع، ومركز الحوار الإنساني، والأكاديمية الدولية للسلام.

ونقطة رابعة، أود أن اشدّد على أهمية إتباع نهج يستند إلى القانون.

إن احترام القانون أمر مهم لكفالة عملية سلام مستدامة. وقد تنشأ توترات بين سيادة القانون والمحاسبة على الجرائم السابقة، من ناحية، وترتيبات اقتسام السلطة والمصالحة، من الناحية الأخرى. ولكننا نعتقد أن الحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين لعملية للسلام يمكن أن يسهم في خفض تلك التوترات المحتملة. وفي ذلك السياق، نؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء وحدة مؤازرة لسيادة القانون في مكتب دعم بناء السلام. وينبغي أن تركز الوحدة الجديدة

إن اقتراح الأمين العام لإنشاء هيئة جديدة في الأمم المتحدة لبناء السلام يتيح فرصة يجب اغتنامها للمساعدة على تحقيق ثلاثة تغييرات جوهرية. أولاً، يجب أن تيسر الهيئة الجديدة تقارب المناظير الأمنية والإنسانية والإنمائية. ثانياً، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تقارن بشكل أفضل بين الخبرات التي اكتسبتها جميع الأطراف في الأمم المتحدة على الصُّعد المحلي والوطنية والدولية وأن تستفيد منها. ثالثاً، يجب أن تعزز الهيئة الجديدة قابلية التنبؤ والشفافية والمساءلة في أنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

ولقد عبرت سويسرا عن آرائها بشأن لجنة بناء السلام وأمور مؤسسية أخرى خلال مناقشات الجمعية العامة بشأن الفصلين الثاني والرابع من تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005). واليوم سأركز على أربعة جوانب استراتيجية وموضوعية نتمنى بشكل خاص.

الجانب الأول يتعلق بالحاجة إلى نهج منسق ومتعدد الأبعاد. فالعملية التي تقود مجتمعا مزقته الحرب نحو الانتعاش المستدام هي عملية طويلة ومعقدة. ويجب السعي إلى تحقيق عدد من الأهداف في وقت واحد، وهي الأمن، والعمل الإنساني، والعدالة والمصالحة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحكم الصالح والمشاركة. وللقدرة على السعي إلى تحقيق تلك الأهداف المختلفة على نحو فعال ومتزامن، من الضروري أن تتشاطر جميع الأطراف استراتيجية منسقة.

إن المطلوب هو تحسين التعاون، في مقرات وكالات الأمم المتحدة وفي الميدان على السواء. ولكن ثمة قيود على مركزة إدارة العمليات. فرغم أن لا أحد يشك في دور مجلس الأمن ومسؤولياته في حفظ السلام، ينبغي للمجلس ألا يحتكر تنظيم أنشطة بناء السلام والتعمير.

إن المنع الدائم لنشوب الصراعات يعني تعديل الظروف التي تسبب الصراعات. ويشكل ذلك المحور الرئيسي لبناء السلام: بناء السلام عن طريق إرساء دعائم الحكم الصالح، والوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وتعزيز التوافق الاجتماعي. وتحظى الأمم المتحدة بسجل جدير بالإشادة في صنع السلام وحفظ السلام. ولكنها ضعيفة في مجال بناء السلام، إذ أن المشكلة هي أن المنظمة، بتكوينها الحالي، تفتقر إلى إطار مؤسسي لكي تتصدى بفعالية للتحديات المتمثلة في مساعدة البلدان على الانتقال من الحرب إلى السلام الدائم.

وفي ذلك الصدد نؤيد توصية الأمين العام بإنشاء لجنة حكومية دولية لبناء السلام، بما في ذلك إنشاء مكتب لدعم بناء السلام، في إطار الأمانة العامة. ونتشاطر الرأي القائل بأن لجنة بناء السلام ينبغي لها، في جملة أمور أخرى، أن تحسن التخطيط للانتعاش المستدام مباشرة عقب انتهاء الحرب وذلك بالتركيز على بذل جهود عاجلة لإنشاء المؤسسات اللازمة. كما ينبغي للجنة أن تحسن تنسيق الأنشطة العديدة لفترة بعد انتهاء حالات الصراع التي تضطلع بها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها.

ونؤمن بأنه لا بد للوظائف الاستشارية والتنسيقية للجنة من أن تشمل ثلاثة عناصر متكاملة ألا وهي: وضع السياسات، والشراكة بين المؤسسات وحشد الموارد. ومن تلك العناصر، نود أن نركز على فائدة الشراكة بين المؤسسات لأن مجلس الأمن، حتى في إطار منظومة الأمم المتحدة، ليس سوى أحد الأطراف الفاعلة الرئيسية المعنية في مساعي بناء السلام. ويدل على ذلك إنشاء الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. والفريق الاستشاري يلعب دورا أساسيا في ربط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن بالمجالات ذات الاهتمام المشترك

عملها على التنسيق. والأنشطة الملموسة لتعزيز سيادة القانون تبقى وينبغي أن تظل في إطار اختصاص وكالات الأمم المتحدة التي تعمل على أرض الواقع.

وفي الختام، هناك تحديات مؤسسية واستراتيجية تنتظر أن نواجهها. والمجتمع الدولي يحظى بفرصة فريدة في أيلول/سبتمبر الحالي لإنشاء جهاز استشاري جديد معني ببناء السلام والتعمير. وستساعد لجنة بناء السلام في التصدي للتحديات الاستراتيجية وفي توضيح المصطلحات والمفاهيم والأدوات المستخدمة في سياق بناء السلام. كما يمكنها أن تقدم المشورة بشأن ولايات بناء السلام وأن تسهّل تنسيق الأطراف الفاعلة المشاركة في المراحل المختلفة لعملية بناء السلام والتعمير، وبالتالي تساعد في سد نقص كبير يمثل في الافتقار إلى تماسك السياسات الذي تمس الحاجة إليه.

السيد مانونغني (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية):

تود جمهورية تنزانيا المتحدة أن تشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع. ونود أن ننوه بحضوركم شخصيا والذي نقدره حق قدره وننوه صباح هذا اليوم بوجود الوزيرين فيل غوف ممثل نيوزيلندا والسيد ميخائيل امبوهل ممثل سويسرا. كما نرحب بالإسهام الذي قدمه عن طريق الاتصال بالفيديو رئيس البنك الدولي السيد بول وولفنسون، الذي نقدر له أيما تقدير في بلدنا التزامه الشخصي بالتنمية والقضاء على الفقر.

ولن يحرز إصلاح الأمم المتحدة النتائج المرجوة إن لم ترافقه تدابير أخرى لتعزيز قدرات المنظمة. وكشفت الروابط الوثيقة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان حتمية اتباع نهج متكامل نحو بناء السلام. وبالتالي فإن ما هو مهم في الأمر أن نبحث بعناية كيفية تعزيز السلام واستدامة سيادة القانون على أفضل وجه في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع.

أداة تيسير لتوفير موارد إضافية لبناء السلام. وينبغي أن تكون إحدى الوظائف الرئيسية للصندوق هي المساعدة في ضمان تمويل يمكن التنبؤ به لأنشطة الانتعاش المبكرة - وهو تدبير مؤقت هام بغية التغلب على حالات التأخير في المدفوعات.

وفي حشد الموارد، لا بد أن يتصل الصندوق الدائم بالمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وخاصة مؤسسات بریتون وودز. وما يدعو إلى التشجيع هو ملاحظة أن مؤسسات بریتون وودز أصبحت أكثر استجابة للاحتياجات الاقتصادية للبلدان التي يعصف بها الصراع.

وفي الختام، يود وفدي أن ينوه بالاهتمام الخاص الذي توليه الأمم المتحدة للصراعات الإفريقية. وأخيراً، نود أن نشكركم، سيدي، مرة أخرى على إتاحة هذه الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة الهامة.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):

اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي، على مبادرة وفدكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة معقدة وهامة مثل بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع. أعتقد أن مشاركة وبيانات المتكلمين الذين سبقوني في الكلام تتلاءم مع الأهمية التي يوليها بلدي لهذا البند، وأيضاً الأهمية التي يوليها بلدكم الدائمك له.

هذه مبادرة حسنة التوقيت: لوضع استجابة متكاملة لحالات الصراع، استجابة تكمل فيها فكرة بناء السلام الفكرة التقليدية لحفظ السلام. ويعبر تطور مفهوم بناء السلام عن العلاقة الوثيقة بين ذلك المفهوم ومفهوم منع الصراعات. والشيء الذي أصبحنا نطلق عليه بناء السلام يهدف إلى كل من القضاء على الأسباب الجذرية للصراع واتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير الرامية إلى منع إعادة نشوب الصراع.

المتصلة بالسلام والتنمية. وبالتالي تتفق مع الأمين العام على أنه، بغية توحيد الكفاءة والشرعية، ينبغي للجنة بناء السلام أن تكون مسؤولة أمام مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك حسب مرحلة الصراع.

أما خارج منظومة الأمم المتحدة، فلا بد أن تعمل المنظمة في اتساق مع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية. والتحدي المائل هنا هو كيفية بناء شراكة فعالة بين منظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى بغية الاضطلاع بدور حسن التنسيق في بناء السلام. ودأبت شركات الأمم المتحدة مع الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإفريقية دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعني بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي على أن تكون نموذجية تماماً في مجالي صنع السلام وحفظ السلام. ولا بد من بسط ذلك التعاون أيضاً في مجال بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع.

إن تنسيق حشد الموارد أمر جوهري، لأنه، بدون توفير الموارد الكافية، لا يمكن بناء القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقضائية والإدارية. وحالياً، تعول أنشطة بناء السلام على التبرعات الاختيارية. وتوضح التجربة العملية أن هناك افتقاراً إلى القدرة على التنبؤ في حشد الموارد الكافية لبناء السلام استناداً إلى التبرعات الاختيارية. ومن المهم بدء إجراء مناقشة بشأن الفجوة بين الأنصبة المقررة لعمليات السلام والتبرعات الاختيارية. وستساعد تلك المناقشة على تحديد أفضل طريقة لحشد موارد كافية لأنشطة بناء السلام.

إنه في سياق تنسيق تعبئة الموارد نرحب بالاقتراح الخاص بإنشاء صندوق دائم لبناء السلام. وينبغي أن يضطلع ذلك الصندوق بدور محوري في حشد الموارد. وينبغي ألا يكون بديلاً للمانحين الدوليين والثنائيين، بل أن يكون

ففي ما يتعلق بأنشطتها في جميع المراحل من التخطيط إلى التنفيذ.

وفي مثل هذه العمليات لبناء السلام، يضطلع مجلس الأمن بدور مهم يتمثل في تنسيق أعمال الأطراف المتعددة وتجنب أي ازدواجية لا ضرورة لها، وبذلك يعظم الكفاءة وخاصة ما يتعلق بكفاءة المنظمات الإقليمية والمنظمات المالية الدولية والدول المتضررة. وفي ذلك الصدد، فإن التنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لأحكام المادة ٦٥ من الميثاق هو دور أساسي يؤديه مجلس الأمن في سبيل تعزيز التنمية المستدامة.

أما في ما يتعلق بتقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، فنرى أنه من الأهمية القصوى التشديد على التعاون والتنسيق اللذين يجب توافرها في ما بين عمليات حفظ السلام والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها. وهنا، نرى أن الدور التنسيقي لعمل مختلف وكالات الأمم المتحدة، الذي يقوم به الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي داخل البلدان التي يتواجدون فيها بغرض تبادلي الازدواجية في الجهود أو الموارد لا بد وأن يتسق مع السياسات التي يتبعها كل بلد على حدة من أجل القضاء على الفقر ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي رأينا، أن المبادئ المرشدة لنا في هذا التعاون يجب أن تتمثل في احترام قرارات الحكومات، ودعم وتنمية مبادراتها وليس العمل بالتوازي معها.

إن التحدي المائل أمامنا هائل، وبالتالي فإنه يستوجب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع الصراعات وعلى توفير استجابة سريعة عندما ينشب صراع ما إضافة إلى إيجاد حلول من أجل بناء سلام دائم. ويؤيد بلدي بقوة تلك العملية ويدعم المبادرة الحالية.

ما الذي يعنيه الميثاق حينما يتكلم عن الحاجة إلى اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع وإزالة التهديدات للسلام ولقمع أعمال العدوان أو أي انتهاكات أخرى للسلام؟ إنه، باعتقادنا، يشير إلى بناء السلام في نهاية المطاف.

ونرى عملية بناء السلام على أنها جهد يبذل داخليا لتحسين ظروف تحقيق السلام عن طريق تعزيز قدرة المجتمع على إدارة صراعاته من دون عنف. وفي ذلك السياق، نرى أنه لا يمكننا أن نحيد بنظرنا عن أن عناصر الاستراتيجية الملائمة ينبغي أن تتضمن نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ والتعامل مع حالة اللاجئين والأشخاص المشردين؛ والقضاء على الفقر؛ وتعزيز التنمية المستدامة؛ وحماية حقوق الإنسان؛ وتعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية.

ونعتبر جميع تلك المفاهيم الأساسية مفاهيم لا غنى عنها عند التخطيط من أجل وضع أية استراتيجية لبناء السلام بعد الصراع. غير أنه أية استراتيجية متكاملة لا بد أن تراعي الخصائص المحددة لكل بلد يمر في صراع. إذ لا يوجد صراع مطابق لصراع آخر؛ وبالتالي فإنه لا يمكن وضع استراتيجية لبناء السلام إلا من خلال المعرفة العميقة بأسباب الصراع.

لذلك، أود أن أذكر أننا قررنا في إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥) أن نجعل الأمم المتحدة أشد فعالية في صون السلام والأمن وذلك بتوفيرنا لها الموارد والأدوات التي تحتاجها لمنع الصراع، ولتحقيق التسوية السلمية للتراعات وحفظ السلام وبناء السلام والتعمير فيما بعد الصراع.

إن بناء السلام عملية طويلة الأجل تتطلب إجراءات مستدامة من المجتمع الدولي، وأيضا من جميع الأطراف المشتركة والمناخين والبلدان المساهمة بقوات، وتتطلب أيضا ما يكفي من الموارد وكذلك إرادة سياسية جماعية متسقة

التي تنفق عموماً على امتداد سنوات عديدة. وقد وُضعت تصورات لنُهج شتى من أجل الحصول على الأموال الضرورية. وتمثل مسألة التمويل من الأنصبة المقررة أو المساهمات الطوعية محور مناقشتنا.

تؤمن فرنسا بأنه يجب التمييز بين الأنشطة التي تتطلب التمويل بمشروعية من الأنصبة المقررة وتلك التي ينبغي دعمها بالمساهمات الطوعية من جانب الدول الأعضاء. وإن من الضروري توخي المرونة في هذا الصدد، وينبغي تجنب اتخاذ مواقف متشددة. وفي كل الأحوال، يجب أن تصرف بسرعة الأموال التي تم التعهد بها أو الأموال المتأتية من الأنصبة المقررة، لأن الوقت أمر جوهري في بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع.

النقطة الثانية التي أردت ذكرها تتعلق بعملية نزع سلاح وإعادة إدماج الجنود المسرحين - برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج التقليدية التي نراها بشكل منتظم في قرارات مجلس الأمن. و عدة حالات نرى أن تلك البرامج لم تفض بعد إلى النتائج المرجوة. وإلى جانب مسألة الموارد المالية، يمكننا جميعاً أن نعمل بشكل أفضل. وإن التنسيق بين شتى الوكالات المسؤولة عن تمويل وتنفيذ تلك البرامج يمكن تطويره؛ ويجب أن يكون هناك تنسيق أفضل بين جميع الأطراف الفاعلة المهتمة. ونأمل أن تتمكن اللجنة في المستقبل، من بين العديد من مهامها، من تيسير ذلك التنسيق.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أتقدم ببضع تعقيبات وهي تعقيبات سبق أن سمعناها هنا في المجلس، ونعتقد أنها قد تكون منطقية.

على المجتمع الدولي أن يؤكد مجدداً، بين فترة وأخرى كما فعل اليوم، واجبه في المساعدة. لكن من المفيد أيضاً تذكر أن المسؤولية الأولية عن بناء السلام تقع على عاتق

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أعبر عن مدى سرورنا واعتزازنا إذ وافقتم على الحضور وعلى تولي رئاسة عمل المجلس اليوم، الذي يركز على بناء السلام بعد الصراع، وهو موضوع، مثلما نعلم جميعاً، تلتزم به الدائم التزاماً ثابتاً. ونحن نقدر ذلك الالتزام.

وفي مرحلة لاحقة من المناقشة، سيتكلم ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ وأنا أؤيد ذلك البيان. غير أنني أود أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة.

على مدى سنين وأعضاء الأمم المتحدة يملكهم شعوراً بالقلق إزاء مصير البلدان التي مزقتها الحروب وذلك بعد استعادة السلام إليها وبدعم من عمليات حفظ السلام. وفي التسعينات من القرن العشرين، كانت بعثات الأمم المتحدة تعمل بالفعل في كمبوديا وفي البلقان - بالإضافة إلى العمل التي كانت تفذه مختلف الوكالات - من أجل بناء السلام الذي تمت استعادته. ومنذ ذلك الحين، أصبح بناء السلام موضوعاً يبرز بقدر متزايد في مناقشاتنا. وقد تم طرح العديد من الأفكار على امتداد السنين بغية صقل مفهوم بناء السلام ذاك. وقد وضعت تقارير أساسية ترمي إلى تحسين برامج العمل في الميدان. وبالفعل، أحرز تقدم حقيقي.

ومن أجل إحراز المزيد من التقدم، اقترح الأمين العام إنشاء لجنة بناء السلام. وتؤيد فرنسا تماماً ذلك الاقتراح وتأمل في أن يصبح حقيقة قائمة أثناء مؤتمر قمة شهر أيلول/سبتمبر.

ويجمع مفهوم بناء السلام في ثناياه العديد من المواضيع التي تدخل في دائرة الاهتمام المباشر للأمم المتحدة. واليوم، أود أن أبرز نقطتين محددتين.

تتعلق النقطة الأولى بالتمويل. فالمال لا يحرك الحرب فحسب، بل يحرك السلام أيضاً. وبناء السلام عالي التكلفة

حالات ما بعد الصراع أهمية حاسمة. إن السلام يجب جعله مستداما على الأمد البعيد.

ومن المدهش ملاحظة كيف تصبح مناقشاتنا في مختلف المحافل متشابكة بصورة متزايدة. وإذا تيسر لنا، على سبيل المثال، أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تخفيض مستوى الجوع والفقر، فإن ذلك سيساهم بلا شك في منع الصراع وإعادة ظهوره في بلدان كثيرة في أمريكا اللاتينية أو البحر الكاريبي أو أفريقيا أو آسيا. وهذه القضايا كلها، بالاقتراح بالحاجة إلى إعادة تشكيل مجلس الأمن حتى يعبر بطريقة أفضل عن الواقع الدولي، ستتلاقى في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر.

إن المساعدة الرسمية المقدمة للبلدان التي تكافح الفقر أو الخارجة من الصراع لازمة بصورة أكبر ويجب تكثيفها. وعلاوة على المساعدة، لا بد للمجتمع الدولي من أن يعمل مع البلدان التي تستضيف عمليات حفظ اللام لتحسين قدرتها على تكوين الثروة وخلق فرص العمل المدرة للدخل.

وفي السياق الأكبر ذاك يصبح استغلال الموارد الطبيعية مسألة حاسمة. ومؤخرا تحول مفهوم تملك عملية البناء في ميادين مثل الأمن وسيادة القانون إلى مسألة شائعة في هذه المنظمة، وهذا حسن. ويبدو لوفدي أننا يجب أن نكرس نفس القدر من الاهتمام لبناء إمكانية التملك فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية: فالبلدان التي تعاني من الصراعات فيما بين الدول أو الخارجة لتوها من صراع غالبا ما تكون غنية بالموارد الطبيعية وتواجه صعوبات في استغلال وإدارة تلك الموارد. بما يخدم أفضل مصالح شعوبها. وذلك البعد يجب أن يصبح جزءا رئيسيا من جهود بناء السلام. ومع أنه لا يقع بصورة حصرية في إطار اختصاص مجلس الأمن، لا بد من توفر الدعم المتواصل من المجلس.

الشعب الخارج من الصراع. فالسلام المستدام والتنمية الاقتصادية ومراعاة حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي بحاجة إلى المساعدة الدولية بشكل قاطع، لكن الشرط الرئيسي للنجاح يتمثل بتعبئة الناس وزعمائهم والعمل معا لتحقيق ذلك الهدف. وفرنسا ستواصل المشاركة في تحقيق انتعاش البلدان والعمل على تحقيق ذلك، كالعهد بها.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أولا، اسمحوا لي، يا سيادة الرئيس، أن أعرب عن عظيم تقدير وفدي لحضوركم اليوم هنا. أشكركم كثيرا على تنظيمكم هذه الجلسة الهامة الحسنة التوقيت. وأشاطر المتكلمين السابقين الترحيب بكم وبالوزيرين فل غوف ومايكل أمبويل وبنائبة الأمين العام لويس فريشيت، فضلا عن بيان السيد ولفنسن.

إن البرازيل مساند تقليدي لبناء السلام كجزء لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة، لا سيما عملياتها لحفظ السلام. وقد دأب رئيس الجمهورية لولا على استرعاء انتباه المجتمع الدولي بحماس إلى حقيقة أن ما يشكل تهديدا للسلام والأمن لا يقتصر على الحروب والإرهاب، بل إن الفقر والجوع والأمراض المعدية والتخلف في الميدانين التعليمي والإنمائي تشكل أيضا تهديدات بنفس القدر. والواقع أن التهديدات الأخيرة تهدد السلام بطريقتين - بحد ذاتها وبدورها في تغذية الصراع أو في إشعال لهيبه. ولا يمكن اعتماد مجموعة كاملة من السياسات المتينة في منظمنا في غياب نجاحات مؤكدة في بناء السلام.

ويجب إيلاء الاعتبار الواجب للعمليات الانتقالية، والمرجو أن يكون قد أصبح الآن واضحا لنا جميعا أن المجتمع الدولي لا يسعه، لا أخلاقيا ولا ماليا، أن يسمح للبلدان بأن تنتكس الى حالة الصراع. ولهذا يكتسب بناء السلام في

الأساسية. وإن ما يكرس للنساء من مساعدة ودعم وبناء القدرات يرجح أن يأتي بنتائج طويلة الأجل.

ختاماً، أود أن أشير إلى تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005). لقد وفر الأساس لتغييرات أساسية كثيرة في الطريقة التي نتناول بها المسائل البالغة الأهمية مثل السلام والأمن والفقر والتهديدات العسكرية وحقوق الإنسان من زاوية مفاهيمية وكذلك من منظور مؤسسي. وعلينا أن ننتهز الفرصة وأن لا نتصل من مسؤولياتنا التاريخية.

إن البرازيل تؤمن بأن لجنة بناء السلام التي اقترحتها الأمين العام واحدة من البنود المهمة الكثيرة في جدول أعمال الإصلاح ذاك. فلجنة بناء السلام، بفضل التوازن المناسب في تشكيلتها بين مشاركة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك في تشغيلها، وبالمشاركة النشطة للبلد المعني، سيكون في مقدورها أن تحقق نتائج مجدية في وقت قصير. وبالمثل فإن التنسيق المناسب فيما بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة ومشاركة المؤسسات المالية الدولية أمران جوهريان، وإننا نرحب بالملاحظات المهمة التي أدلى بها قبل قليل السيد ولفنسن في هذا الصدد. والبرازيل ستعمل على تحقيق هذا الهدف وتثق بأن الجمعية العامة ستوافق على الإصلاحات التي تلمس الحاجة إليها لهذه المنظمة.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إن بناء السلام من المسائل التي تتجاوز السياق الضيق لحفظ السلام، لأنها عامل رئيسي في ضمان التسوية الدائمة للصراعات واستعادة السلام والاستقرار المستدامين.

ولا ترمي عمليات حفظ السلام اليوم إلى الفصل بين أطراف الصراع فحسب وإنما أيضاً إلى إزالة العوامل التي من شأنها التشجيع على استئناف الأعمال القتالية. وتشمل التدابير الجاري اتخاذها بالفعل في هذا الصدد نزع سلاح

وعندما نتذكر فكرة أن جميع مناقشاتنا حول السلام والأمن متشابكة مع جدول أعمال التنمية، فإننا لن نغالي مهما أكدنا على أن النظام الدولي يجب أن يبرز نفس المبادئ المستحسنة محلياً؛ ويجب أن يكون ديمقراطياً من زاوية اقتصادية. وما نحتاجه على وجه السرعة هو نظام تجاري دولي إنمائي التوجه، خال من الحواجز لإعطاء البلدان الخارجة من الصراع فرصة معقولة للتنافس، لا سيما في مجال الزراعة.

وفيما يتصل بمبادئ العمل الآنية لمجلس الأمن، فإن رؤيتنا لعمليات حفظ السلام يجب أن تتوسع لتشمل جوانب محددة للإعمار وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ويجب أن نزيد من اهتمامنا وجهودنا المكرسة لتطوير المشروعات السريعة الأثر التي يمكن أن توفر فرص عمل، لا سيما للمحاربين السابقين، والشباب والنساء في إطار تلك المجموعة. وتلك التدابير يجب اتخاذها في نفس الوقت مع أنشطة حفظ السلام، بل حتى قبل بدء عمليات حفظ السلام، مثلما حدث في دارفور. وكما ذكرتم في ورقتكم - التي نشكركم عليها يا سيادة الرئيس - لا توجد حلول "صالحة لكل الحالات".

تعزيز الفرص الاقتصادية عنصر رئيسي في بناء السلام. لكنه لا يعني قصراً خلق فرص عمل في المشاريع ذات الكثافة العالية من حيث اليد العاملة؛ إذ يمكن تحقيقه من خلال بناء القدرة على العمالة الذاتية والأعمال التجارية الصغيرة والحرف اليدوية. كما أود أن أكرر في ذلك السياق أنه يجب إيلاء اهتمام خاص للنساء - ليس فقط بسبب الجرائم المروعة المرتكبة ضدهن في حالات الصراع، وإنما أيضاً لأنهن يشكلن أداة قوية للتغيير ولأن بإمكانهن أن يزرعن في نفوس أطفالهن المبادئ الخلقية وأن ينقلن إليهم التعليم العملي الأفضل، بما في ذلك الممارسات الصحية

ممكنة من المجتمع، وإعادة تأهيل الهياكل الاجتماعية، ووضع الأسس اللازمة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

ولإتاحة جميع فرص النجاح لهذه الاستراتيجية ومساعدة السكان على الإمساك بزمام مستقبلهم، يجب أن تكثف الأمم المتحدة ما تبذله من جهود للدخول في حوارات تشاركية حقيقية مع أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي، بهدف التشجيع على تقاسم السلطة، وترسيخ الممارسات الديمقراطية، وإيجاد القدرات المناسبة لمعالجة الخصائص الفريدة لكل حالة من حالات الصراع. ويعني هذا أيضا أنه يجب على البلدان المجاورة في حالة اشتراكها أن تدعم هذه العملية.

وينبغي علاوة على ذلك أن يُنظر إلى إدراج عناصر بناء السلام بعد انتهاء الصراع ضمن ولاية عمليات حفظ السلام على أنها تدبير تنفيذي، أو بعبارة أخرى، تحرك يرمي إلى دعم عملية حفظ السلام والحيلولة دون أي تفجر للموقف أو عودة لنشوب الصراع.

ونلاحظ مع القلق أن تمويل بناء السلام لم يرق بعد على دعائم متينة وثابتة. وينبغي التشجيع على حشد الموارد المالية والتقنية الكافية من جانب المؤسسات المالية الدولية، وخاصة البنك الدولي، وأن يتم على نحو منتظم لكفالة تقديم تلك المؤسسات دعما ملموسا لجهود المجتمع الدولي. وينبغي أن تواصل برامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها الاضطلاع بدور هام في توفير الدراية الفنية والموارد مع محاولة التنسيق بشكل أفضل بين أنشطتها.

ومع أن مجلس الأمن يضطلع بالدور الرئيسي في سياق الأنشطة التنفيذية، بما في ذلك ما يتعلق بضرورة السرعة في اتخاذ القرارات، يجب أن نلاحظ أن أنشطة بناء السلام لا يمكن أن تقع مسؤوليتها على المجلس وحده. فهناك دور حاسم للجمعية العامة بصفة خاصة يجب أن تؤديه،

القوات والمليشيات التي لا تعد قانونية؛ وجمع الأسلحة غير المشروعة التي في حوزة المحاربين السابقين؛ وتسريح هؤلاء المحاربين وإعادة إدماجهم ضمن مجتمعاتهم.

ويضطلع مجلس الأمن بين الحين والحين بإيفاد بعثات متكاملة قدر الإمكان، كما يظهر من البعثة المزمع نشرها في السودان. وتصبح تلك المهمة أيسر، كما في حالة السودان، حين تكون أطراف الصراع قد سبق لها التفاوض بشأن اتفاق شامل يتضمن جميع العناصر المؤدية إلى كفالة السلام والتنمية واحترام سيادة القانون، وقبول هذا الاتفاق.

ويشمل بناء السلام السعي لإيجاد حلول منصفة يعتمد عليها وتتسم بالمصادقية للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكمن في جذور الصراع. وهذه مهمة طويلة الأجل تتطلب إرادة سياسية حقيقية على الأصعدة المحلية، وأحيانا على الأصعدة الإقليمية، فضلا عن قدر كبير من دعم المجتمع الدولي.

وتنجم الصراعات التي تواجهها منظماتنا في العادة عن الفقر المدقع، فهو المرتع الخصب للتعصب والعنف. كما أن الفقر المدقع يؤدي إلى اغتصاب السلطة عن طريق القوة، وغياب الديمقراطية، ومن ثم إلى انعدام احتمالات التغيير، الأمر الذي يؤدي أحيانا، مع الاقتران بعوامل خارجية، إلى اشتعال الموقف.

ونرى بالنظر إلى الطابع الفريد الذي تتسم به كل حالة وعدم وجود آلية لوضع استراتيجية شاملة، أن ننظر أي استراتيجية لبناء السلام إلى أبعد من أنشطة حفظ السلام التقليدية وأن تتجاوزها لتصبح جزءا من برنامج مستمر للأمم المتحدة يتوخى إعادة بناء البلد واستعادة المؤسسات السياسية القادرة على البقاء والمتمتعة بالمصادقية، أو إعادة تأهيلها، من أجل كفالة دعمها من جانب أوسع شريحة

وتسويتها في هذه القارة، إشراكا كاملا في أي محاولة لتحقيق الاستقرار أو بناء السلام في أفريقيا، لأن ما له من خبرة ومهارات ومعرفة بالشعوب والأراضي المحلية، فضلا عن إلمامه بأسباب الصراع، يؤهله أكثر من أي كيان آخر لأداء دور فعال ومفيد.

بيد أن تلك المتطلبات، مهما كانت ضرورية، ينبغي ألا تحجب عن الأنظار حتمية أخرى لا تقل عنها أهمية، وهي الاحترام الدائم والدقيق لاستقلال الدول المشتركة في هذه العملية وسيادتها، وهما من المبادئ المكرسة بوضوح في ميثاق منظمتنا. وإذا ما روعيت تلك المبادئ، فإن بعثات الأمم المتحدة ستحظى بمزيد من الدعم في أنحاء العالم، وسوف تكتسب، من خلال هذه المشروعية والدعم مزيدا من المصدقية والفعالية.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب يا سيدي الرئيسة عن ارتياحنا لما نراه من المشاركة الشخصية لوزير الخارجية في إدارة هذه الجلسة الهامة التي بادرت إلى عقدها الدانمرك. ويرحب وفدي بمشاركة نائبة الأمين العام السيدة لوز فريشيت قبل قليل والبيانات التي أدلى بها رئيس البنك الدولي السيد جيمس ولفنسون، ووزير الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، السيد فيل غوف، ووزير خارجية سويسرا، السيد ميشيل أمبويل. وتعرب رومانيا عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدي به بعد قليل السفير هوشايت، ممثل لكسمبورغ، باسم الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فسأوجز فيما أقول.

نشهد إحساسا متزايدا بأن الصراعات التقليدية في العالم تتجه إلى الانخفاض. وفي الوقت نفسه تزايد التحديات التي تواجه السلم والأمن والاستقرار، وهي ناشئة من مجموعة من المصادر غير التقليدية، سواء كانت متصلة بضعف الدول أو الفقر والجريمة المنظمة والإرهاب أو العوامل الأخرى.

وكذا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يجب إشراكه كلما كانت المسائل المعنية ذات صلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذا التآزر ليس من شأنه فقط أن يتمشى مع الامتيازات التي يختص بها الميثاق كل جهاز من الأجهزة، بل من شأنه أيضا أن يمكن عددا أكبر من الدول الأعضاء من المساهمة، بما يؤدي إلى معالجة أكثر معقولية وفعالية للمسألة قيد البحث.

وكما يستدل من التجربة، لا يمكن لهذا التآزر مهما بلغت درجة وثوقه أن يواجه بشكل مرض التحديات العديدة المتزامنة والمتنوعة التي تواجه البلدان الخارجة من الصراعات. ويمكن لجهاز وسيط بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يعمل عن كئيب معهما، أي جهاز ينشأ ويقام ويكلف بولاية من قبل الجمعية العامة، أن يتعامل دون شك بشكل أفضل كثيراً من الأجهزة السابقة الذكر حتى الآن مع الأبعاد الكثيرة للمشاكل المرتبطة ببناء السلام. ومن ثم فإن لجنة بناء السلام، التي تتناولها الآن، جهاز لا بد من إنشائه. وكلما أسرعنا في الاتفاق على ولايتها وتكوينها ومكانها من المنظمة كلما كان ذلك أفضل.

ويجب أن نلاحظ أيضا أن من العناصر الحاسمة في أي عملية لبناء السلام ما يُبذل من جهود لتنسيق بناء السلام، وحشد الموارد، وتعزيز قدرة موظفي الأمم المتحدة، أو بشكل عام لتهيئة بيئة دولية ومحلية مواتية لهذا النوع من العمل.

ويستدعي البعد الإقليمي لبناء السلام نفس المستوى من الاهتمام. ولإسهام المنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق أهمية رئيسية، لأن بناء السلام وثيق الارتباط بمنع نشوب الصراعات.

وفي هذا السياق، يجب أن يُشرك الاتحاد الأفريقي، الذي يقدم إسهاما لا يقدر بثمن لمنع نشوب الصراعات

المطلوبة، والمعرفة المحلية و، في العديد من الحالات، القدرات الأكثر يسرا في الوصول إليها - تجعل هذه المنظمات من خير الشركاء للأمم المتحدة، بما في ذلك بخصوص بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وقد ظلت رومانيا، في المجلس وغيره، تعمل دائما من أجل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتعزيز التعاون، والتنسيق والتشاور، حيثما أقتضى الأمر، بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمور تتسم بأهمية خاصة في حفظ السلام وبناء السلام. وينبغي أن تُحقق على أساس نهج أكثر تكاملا، وبهدف الاستفادة القصوى من الموارد والقدرات المتاحة، التي، إذا ما أُخذ بعضها بمعزل عن بعض، ستبدو دائما نادرة ولكن، إذا ما اعتبرت معا، ربما تكون أكثر من كافية.

وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع توصيات الأمين العام في تقريره المعنون "في مجال من الحرية أفسح" (A/59/2005) ينبغي إيلاء اهتمام خاص لدعم بناء القدرات لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما في القارة الأفريقية، حيث توجد الحاجة إلى هذه الجهود وهي ستؤدي أكلها من حيث زيادة فعالية التعاون في بناء السلام.

ثالثا، من خبرتنا في مجلس الأمن حتى الآن، يمكن أن نحدد عددا من "الخيوط الحمراء" - الجوانب الأساسية للنهج الناجح لبناء السلام. وتتعلق هذه الجوانب بإقامة مؤسسات ديمقراطية موثوقة؛ وضمان احترام سيادة القانون، والعدالة وحقوق الإنسان؛ وإشراك المجتمع المدني وتعزيزه؛ وتعزيز إعادة التأهيل والإصلاح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ولكل واحد من هذه الجوانب مزاياه الخاصة لدى الشروع في تشكيل مجتمع معافي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. إنها كلها تنطبق، بغض النظر عما إذا كانت حالة معينة فيما بعد الصراع مدرجة في جدول أعمال المجلس

وفي ظل هذه الظروف، من الواضح أن مهمة بناء السلام بعد الصراع مهمة ضخمة، ينبغي أن تتشاطرها الأطراف الفاعلة على المستوى الوطني و- ومما لا غنى عنه - المجتمع الدولي.

وبخصوص هذا الموضوع هناك ثلاث نقاط أود أن أركز عليها - ويجب أن أعترف هنا بأنه من الصعب وجود نقاط أخرى كثيرة تحتاج إلى تركيز، بالنظر إلى ورقة المعلومات الأساسية المتقنة للغاية التي أعدها الرئاسة الدائمية.

أولا، تدعو رومانيا إلى بذل جهود قوية - بأكثر قدر ممكن - ومتكاملة لبناء السلام منذ المراحل الأولى للصراع. وفي هذا السياق، تشير الجهود "المتكاملة" إلى الحاجة إلى تنسيق الاستجابات من جميع الأطراف المعنية: الملكية المحلية، والأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، فضلا عن المانحين الثنائيين والبلدان المساهمة بقوات.

ويحتاج مجلس الأمن إلى مشورة شاملة واستراتيجية بشأن التدابير التي يتخذها لضمان الانتقال الفعال من بناء السلام ودعم السلام إلى استدامة السلام والتنمية، لكي يتمكن من أداء دوره الكامل فيما يتعلق بصراع من الصراعات. وفي هذا الصدد، نرحب باقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء لجنة لبناء السلام. ونأمل أن تغطي المبادرة بالتأييد وأن تنفذ بطريقة تجعل الهيكل المقبل فعالا ومفيدا وقادرا على تحقيق الأهداف المحددة وتفادي التداخل والتكرار.

ثانيا، نحن نعتقد أننا لا نستطيع أن نشدد بصورة كافية على الدور الأساسي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء السلام. ومجموعة الأصول التي تملكها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية - الخبرة

قدرتنا على الإسهام في الجهود الدولية في هذا المجال. وهناك مكتب جديد في وزارة الخارجية سيقود وينسق قدرة حكومة الولايات المتحدة المدنية على منع الصراعات والاستجابة لها ويجعل تلك القدرة ذات طابع مؤسسي.

وقد سعت الأمم المتحدة منذ فترة طويلة للحد من خطر عودة الدول الخارجة من الصراع إلى الدخول في حالة صراع مرة أخرى. ولكن الأمم المتحدة، شأنها شأن جميع الحكومات والمنظمات الدولية لم تحقق سوى نجاح محدود. وكان هناك افتقار واضح وذو أثر سلبي إلى التنسيق بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمبادرات الإنمائية والمبادرات التمويلية والعناصر الأساسية الأخرى للسلام والازدهار في الأجل الطويل. ولذلك نحن نرحب باقتراح الأمين العام الرامي إلى إنشاء لجنة لبناء السلام لتحسين تنسيق نظم الأمم المتحدة وسياساتها والعمليات الخاصة ببلدان معينة منذ بداية جهود حفظ السلام من خلال الأنشطة الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتعمير والتنمية.

و جرى نقاش كثير بشأن الموضوع الذي تقوم فيه لجنة بناء السلام في منظومة الأمم المتحدة وكيفية عملها. ونحن ننظر إلى لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية تعمل على أساس توافق الآراء لتوفير الخبرة والقدرة على التنسيق لهيئات الأمم المتحدة الرئيسية. ومن الضروري أن تشمل هذه اللجنة في عضويتها أكثر الدول تعرضا للخطر وأكثر الدول قدرة على الإسهام. ولذلك، فإنه حين يكون أمن بلد ما مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن، فإنه ينبغي للمجلس أن يكون هو هيئة الأمم المتحدة التي تستدعي هيكل اللجنة وحكمتها وقدرتها. ولكننا نقر بأنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تمتد إلى ما وراء مجلس الأمن. ونوافق الأمين العام على أنه ما أن يقرر المجلس أن حالة من حالات ما بعد الصراع لم تعد تقتضي إشرافه، يمكن للجنة أن تبلغ بذلك أجهزة الأمم المتحدة

أم لا، على جوهر الأمر الذي يتعلق، في رأينا، بأنه يجب عدم السماح لأي صراع أن يظل مستمرا دون أن يعالج بطريقة موثوقة وفعالة.

السيدة باترسون (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالانكليزية): سيعلم أعضاء مجلس الأمن في البيان الرئاسي الذي يصدر اليوم عن تجديد التزامهم بتحسين عملية بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وترحب الولايات المتحدة بهذا الالتزام بشدة وحماس. وكما قالت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس في شباط/فبراير هذه السنة، تعمل الولايات المتحدة على تعزيز القدرات الدولية لمعالجة الأحوال في الدول المهارة والدول التي يجري انهيارها والدول التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وفي الوقت نفسه، كلّفنا الرئيس بوش بتعزيز قدرتنا الوطنية في هذا المجال من خلال تحسين تنسيق جهود أمتنا المتعلقة بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع وتحقيق الاستقرار. وسيكون البيان الرئاسي الذي يصدر اليوم خطوة أولى هامة صوب تحسين تركيز وتنظيم جهودنا لبناء السلام، ونحن نعرب عن تقديرنا لوجود وزير خارجية الدائمك وجهود الوفد الدائمك في إثارة هذا الموضوع الهام خلال رئاسة الدائمك لمجلس الأمن.

إن الدول المنهارة أو التي يجري انهيارها والدول الخارجة من الصراع تشكل تحديات كبيرة للمجتمع الدولي. وبدون تنسيق الجهود الداخلية والدولية لبناء السلام، يمكن لهذه الدول أن تصبح منطقة لتفريخ الإرهاب والجريمة والاتجار بالبشر وغير ذلك من الكوارث البشرية. والمشاكل في هذه الدول مُعدية. فهي تنتشر إلى المناطق المجاورة مثل المرض الفتاك، فتجلب الفوضى والبؤس واليأس لحياة ملايين المدنيين الأبرياء.

وقد أثبتت الولايات المتحدة التزامها بعملية بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، ونحن نعمل لزيادة تعزيز

ألا ننظر أبداً إلى دورنا بوصفه أبدياً أو موعظياً. لا يمكننا أن نسمح لجماعات محلية رئيسية بأن توضع جانبا أو بأن تهمش في مناطق ما بعد الصراع. وبينما يمكننا ويجب علينا من الخارج أن نساعد يجب علينا أن نذكر أن الحافز على التطوير يجب أن يأتي من داخل البلد أو المنطقة قيد النظر. الديمقراطية والحرية يجب أن تأتي من الداخل. السلام يأتي من روح الشعب الساعي إلى وضع ماضٍ قاتم خلفه.

والولايات المتحدة ذات أكبر إسهام في الميزانية المقررة للأمم المتحدة وهي أكبر مانح للمساعدة الإنمائية، ولديها الجهات المانحة الأكثر سخاء في العالم، يدعمها نظام ضريبي وطني يشجع العمل الخيري. ونبقى ملتزمين بتوفير الموارد، على نحو مرصود ومنسق، لجميع جوانب عملية بناء السلام. وننتقل قدما إلى العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والمنظمات الإقليمية والسلطات المحلية في البلدان الخارجة من الأزمات، وإلى النهوض بهدفنا المتبادل، وهو هدف السعي إلى إقامة حكومات مستقرة وديمقراطية في مناطق طال كثيرا أمد حكمها بالقمع والصراع.

السير إمر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، وجود وزير خارجية بلدكم يؤكد أهمية هذا الموضوع. أود أن أشكر وكيل الأمين العام وأيضا السيد وولفينسون على حسه السليم الممتاز والأونرابل فيل غوف ووزير الخارجية مايكل أمبول على إسهاماتهما ونظراتهما الثاقبة. وطبعاً أشكر جميع زملائي على ما قالوه.

وأؤيد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لدى المجتمع الدولي خليط من النتائج عن جهوده لبناء السلام. وموزامبيق مثال نشأ مؤخراً على النجاح البارز. ذلك البلد، الذي حتى أقل من عشر سنوات مضت، كانت الحرب قد مزقته، هو الآن أحد اقتصادات أفريقيا

ووكالاتها - التي ستكون قد شاركت في عمل اللجنة منذ البداية.

وكان هناك أيضاً نقاش كثير بشأن كيفية تمويل جهود بناء السلام وإعادة التعمير. والولايات المتحدة لا تقبل الحل المبسط أكثر من اللازم المتمثل في مجرد زيادة المساهمات المقررة للأمم المتحدة. فهذا النهج يتناقض مع عملية الميزنة في الولايات المتحدة وغيرها. فعلى سبيل المثال، تُموّل نفقات جهود التسريح ونفقات إعادة الإدماج من مختلف أقسام ميزانية الولايات المتحدة ولذلك تقتضي نهجاً للتمويل أكثر دقة من مجرد زيادة المساهمات المقررة. وإن مختلف جوانب بناء السلام تخضع لقوانين مختلفة ومتطلبات تنظيمية مختلفة، ويجب أن تُحلّل متطلبات تمويلها على أساس كل حالة على حدة. ويتمثل التحدي في أن تجعل البلدان المانحة آلياتها للتمويل أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. وحكومتنا بوصفها مانحاً رئيسياً تعمل حالياً على إيجاد وسائل لزيادة مرونة آلياتنا للتمويل.

وبينما نتطلع الولايات المتحدة إلى تحسين أنشطتها المتعلقة ببناء السلام وتجد تشجيعاً في اقتراح الأمين العام الرامي إلى إنشاء للجنة لبناء السلام تابعة للأمم المتحدة، فإننا نقر أيضاً بالدور البالغ الأهمية الذي أدته مئات المنظمات غير الحكومية وموظفوها المخلصون - وستظل تؤديه - في عمليات بناء السلام. وسنواصل إقامة شراكات قوية مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك جماعات تنادي بحقوق المرأة، وأيضاً أفرقة التفكير والمؤسسات الخاصة والهيئات الأكاديمية والخبراء التنفيذيين، وذلك حتى يمكن لقدرة معرفتها الجماعيتين أن تساعدنا في تحسين حياة الذين يعيشون في مناطق خارجة من الصراعات.

وأخيراً لا يمكن أن ينجح الانتقال السلمي دون وجود أصحاب المصالح المحليين. ونحن في الأمم المتحدة ينبغي

تعمل جميع عناصر الأمم المتحدة معا على نحو متماسك ومنسق، ليست بعد واقعا كافيا.

ثانيا، ثمة حاجة إلى أن يحقق فرد مسؤول واحد تلك الخطة المتكاملة. وميزة منصب الممثل الخاص للأمين العام تتجلى في أن تكون لذلك الشخص السلطة والموارد اللازمة لأن يحقق جميع جوانب عملية دعم السلام، بما في ذلك لحم جوانب عمل الوكالات المتخصصة وإعطاء التوجيه الإستراتيجي لعملية حفظ السلام. والسؤال المطروح: هل لدى الممثلين الخاصين التدريب والتجربة الضروريين لأداء هذه الأدوار؟ هل يوظفون بطريقة تضمن أن تتوفر لدينا المهبة المثلى اللازمة لأداء هذه الوظيفة الحيوية؟ هل لديهم مجموعة واضحة من الأهداف التي يضعها مقر الأمم المتحدة للعمل ابتغاء تحقيق نتائج مرغوب فيها؟ أخشى من أن تكون الإجابات على هذه الأسئلة سلبية كلها.

ثالثا، نحن بحاجة إلى المزيج الصحيح من الملكية الوطنية والدعم الدولي، كما ورد فعلا في مناقشة آخرين. يقع على عاتق المجتمع الدولي واجب أخلاقي، يتمثل في مساعدة الدول على حل الصراعات وفي توفير الاهتمام برؤية نجاح ذلك. ولكن حتى يكون السلام مستداما يجب أن يمتلكه شعب البلد وأن يقوده. ولذلك من الحاسم أن تشارك الحكومات الوطنية/الانتقالية والمجتمع المدني المحلي من البداية وأن تساعد في وضع الأولويات لبناء السلام والتعمير.

رابعا، يبدو للمملكة المتحدة أننا بحاجة إلى التنسيق والتماسك الأفضل داخل المجتمع الدولي. مما هو حتمي ومرغوب فيه حقا أن تشارك جهات فاعلة دولية كثيرة في بناء السلام، بما في ذلك، في أحيان كثيرة، المنظمات الإقليمية. ولذلك نحن بحاجة إلى ضمان انعدام تداخل الجهود، وهو التداخل المفضي إلى التبذير، بشأن المنافسة غير السليمة في الميدان. وبدلا من ذلك من اللازم أن تقوم مختلف

الأسرع نموا والأكثر استقرارا، وقلل في الوقت نفسه الفقر بنسبة ١٥ في المائة. ولكن هايتي، على الرغم من بعثات متعاقبة لحفظ السلام وبناء السلام ومن أكثر من مليار ونصف المليار من الدولارات من المعونة الدولية، تدرج بثبات في جدول أعمال مجلس الأمن، دون أن تخرج بعد من طور الأزمة.

لماذا لا تؤدي دائما جهودنا الجماعية في البلدان الخارجة من حالات الصراع إلى النتيجة التي نريدها: السلام المستدام؟ ما الذي يوجد الفرق بين موزامبيق وهايتي؟ بينما توجد لكل بلد ظروفه الفريدة التي تتطلب نهجا متميزا يبدو لنا أن هناك دروسا عامة يمكننا أن نتعلمها.

أود الآن أن أسلط الضوء على بعض التحديات التي نعتقد بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لها مجد إذا أردنا أن نحقق إنجازا أكبر في بناء السلام الأكثر دواما في المستقبل.

أولا، نحن بحاجة إلى وضع أفضل للأولويات وتخطيط أفضل في المجال الإستراتيجي عند نهاية الصراع، وحقا عندما يبدو كأنه على وشك الانتهاء. وذلك يشار إليه عادة في قرار شامل من قرارات مجلس الأمن. هذه القرارات تعالج على نحو متزايد مجال المسائل ذات الصلة بعملية شاملة لدعم السلام - ما وصفه الرئيس سابقا بالمجال الكامل للمسائل المتقاطعة. ثمة حاجة إلى تشجيع ذلك الاتجاه لإظهار الطابع الذي لا ينقسم للأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

في الوقت الراهن واقعا تفتقر الأمم المتحدة أحيانا كثيرة إلى خطة إستراتيجية واحدة لعمليات في بلد خرج توا من الصراع. وبالتالي يتعين على جميع الجهات المنخرطة، الفريق الإنمائي للأمم المتحدة واللجنة التنفيذية المعنية بحقوق الإنسان وإدارة عمليات حفظ السلام، أن تعمل بشأن نفس المجموعة من العناصر الشاملة. والبعثات المتكاملة، حيث

سابعاً، من اللازم أن نبقي على الإرادة والانتباه السياسيين حتى يقوم البلد بالانتقال إلى التنمية والسلام المستدام. بناء السلام مجهود ذو أمد طويل؛ لا توجد حلول سريعة. والأفق الزمني للانتقال خمس إلى عشر سنوات، إن لم يكن أكثر. ومع ذلك تبين دراسات أن البلدان الخارجة من الصراع أشد عرضة للعودة إلى الصراع بعد انتهاء القتال بثلاث إلى خمس سنوات. ولذلك، يتعين علينا ببساطة أن نبقي على الاهتمام والتمويل الدوليين خلال تلك الفترة كلها حتى تحقيق الاستقرار الدائم.

وأخيراً، على الرغم من أن بناء السلام حاسم فإنه ليس سوى جزء من طيف الصراع.

فضلاً عن ذلك، ليس هناك تنابع منتظم بحيث ينتهي الصراع ويقام السلام من جديد ويبدأ تثبيت الاستقرار. ويمكن لأدوات بناء السلام والتأكيد على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان أن تكون ذات أهمية مباشرة في حالات ما قبل الصراع. ولذلك فإن استمرار الجهود ضروري عبر السلسلة بأكملها من الصراع المحتمل إلى نشوب الصراع ثم إلى مرحلة بناء السلام، إذا أردنا أن يكون هناك عدد أقل من الصراعات التي يجب حلها.

وقد أصبح مقبولا بصورة متزايدة أن انهيار سيادة القانون وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان مؤثران يعتمد عليهما للتنبؤ بحدوث الصراع. وغالباً ما تقوم الأنظمة التي يشكك في سلطتها بتقييد الحريات الأساسية. وهذا يعمق السخط بوجه عام ويسارع بنشوب الصراع. وإذا كان ذلك صحيحاً - وهناك اليوم الكثير من الأدلة على ذلك - فإن المملكة المتحدة تعتقد أن ذلك يستتبع أن المجتمع المرتكز على حقوق الإنسان وسيادة القانون ضروري لتحقيق أي مجتمع في مرحلة ما بعد الصراع للسلم والاستقرار الدائمين. وإن

المكونات بإسهامات متضافرة ومتماسكة وإيجابية. ومن هنا الحاجة القوية إلى لجنة بناء السلام المقترحة للسماح لجميع الجهات المعنية بحالة من الحالات بالاجتماع وبتحديد الإستراتيجية ثم بتوصيل إسهاماتها الفردية بأقصى قدر من تماسك الجهد وبأقل قدر من الثغرات والتداخل. وذلك يؤدي طبعاً على نحو مباشر إلى الدور الذي ينبغي للممثل الخاص للأمين العام أن يؤديه في الميدان.

خامساً، نحن بحاجة إلى تمويل يصل في وقت أبكر وفي الغرض وله قابلية أكبر للتنبؤ به لبناء السلام، كما قدم فعلاً كثيرون حججاً بهذا المعنى. أحياناً كثيرة يستغرق وصول الأموال المتعهد بمنحها للتعمير ستة إلى تسعة أشهر. ولكن، كما ذكرنا السيد وولفينسون، فور انتهاء الصراع من اللازم توفير التمويل لأغراض منها دفع المال للعاملين في الخدمة المدنية والعسكريين والشرطة والمعلمين والأطباء وما إلى ذلك، بالنظر إلى قلة النقد دوماً لدى الحكومات.

سادساً، نحن بحاجة إلى تعزيز خبرتنا الجماعية ومواردنا البشرية. من الأصعب كثيراً يقينا تخييد خبراء مدنيين. ولكن إسهامهم حاسم، بخاصة في المجال الحرج، مجال سيادة القانون، مما يمكن أن يكون مفتاح الاستقرار في الأطوار الأولى من بناء السلام. لذلك نحن بحاجة إلى وضع آليات للحصول على الخبرة المدنية اللازمة في حالات ما بعد الصراع بسرعة أكبر كثيراً. ويعمل الأمين العام على وضع قائمة بالخبراء في مجالي العدالة وسيادة القانون، ويضع الاتحاد الأوروبي قدرات مماثلة على الوزع السريع للعاملين في المجال المدني، كما تفعل دول أعضاء كثيرة، بما في ذلك الأمم المتحدة. ولكن هذه الجهود من اللازم أن تجمع بعضها إلى بعض حتى تتوفر لدينا مجموعة من الخبراء الذين يوضعون بسرعة على أهبة الاستعداد للانطلاق للقيام بمهامهم عند الحاجة إليهم.

تركز أساسا على مسائل الأمن وفتح الباب أمام أنشطة المساعدات الإنسانية؛ وعمليات حفظ السلام التي تسعى إلى المساعدة على إنشاء مؤسسات وطنية ديمقراطية قوية؛ والتدخلات المتعددة الأبعاد القائمة على أساس الاعتراف بالحاجة إلى مهاجمة الأسباب الكامنة وراء الصراعات الداخلية، والتي غالبا ما تكون اقتصادية وثقافية، وتقع بالتالي في إطار المجال الإنمائي. وتلك الأنواع الثلاثة من العمليات تبرز تطورا في ممارسات هذه المنظمة، ولكنها تعتمد على قيود هيكلية تتعلق بتقسيم المهام بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة مما أدى إلى تصور التدخل على أنه إما متعاقب أو منفصل - وبعبارة أخرى سلسلة من المراحل المتعاقبة تمتد من الاستقرار إلى زيادة المساعدة للتعمير، ثم إلى النهوض بالتنمية المستدامة.

وعندما نتكلم عن هذا التعاقب يتعين علينا أن نفكر في عمليات الانتقال المنسقة حتى نتجنب حدوث أية ثغرات أو انتكاسات. وفي هذا الصدد كان أداء المجتمع الدولي متفاوتا بحسب المواقف، بسبب وجود حالات كثيرة من الانتكاسات وتصادد العنف وتجدد الصراع. وقد توقفت عمليات التطبيع نتيجة الافتقار إلى الدعم الكافي أو العجز عن البدء في المراحل التالية.

وما نشاهده بوضوح هو افتقار إلى التنسيق الجيد بين عمليات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية والمساعدات الاقتصادية والإنمائية. إن القيمة المضافة لمناقشة اليوم تتمثل، في رأينا، في التوصل إلى النتائج المناسبة بشأن حدود النهج المتعاقب وتحديد التحديات التي يفرضها نهج بديل شامل متكامل. ويتضمن هذا النهج التدخلات المتزامنة والتعاون الوثيق بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية.

ثمة شرط أساسي آخر يتمثل في التنسيق المتزايد لأنشطة الأطراف الفاعلة الخارجية التي تشارك في بناء

الديمقراطيات الغرة لن تحتضن الناس إلا إذا احترمت الحقوق الأساسية وإذا عملت الحكومات لخير جميع الناس وتمييزهم.

في الختام، إن الإرادة السياسية هي مفتاح النجاح. فهي تحدد كيف تنصرف بشكل جيد حيال أزمة ما. هل لدى المجتمع الدولي التصميم على أن يقوم بحل صراع بعينه، ثم يبذل الجهد الحقيقي اللازم لبناء السلام في ذلك البلد؟ وبصفة عامة، هل لدينا الرغبة لكي نضع الأنظمة ونقبل تحمل مسؤولياتنا العالمية لمعالجة أطراف الصراعات برمتها، وأن نكون مستعدين لبناء السلام عند الاقتضاء؟

إن مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر في نيويورك سيتيح لنا الفرصة لكي نوضح أننا نقبل تحمل تلك المسؤولية لمساعدة البلدان على أن تصبح مسالمة وملتزمة بسيادة القانون والديمقراطية وتنتقل نحو الرفاهية الاقتصادية. وتمثل لجنة بناء السلام الجانب الرئيسي لذلك التنفيذ. إن التحدي الذي واجهه مؤتمر القمة هو أنه يتعين على رؤساء الدول أو الحكومات أن يبرزوا أن المجتمع الدولي مستعد لتحمل هذه المسؤولية، وبالتالي لديه الوسائل اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام بنجاح أكبر.

السيد زنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول بناء السلام، وهو موضوع في غاية الأهمية، فيما يتعلق بأهداف ومقاصد الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالمسؤولية الأولية لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين.

تنشأ مسألة بناء السلام في المقام الأول عن تسوية الأزمات والصراعات الداخلية ومنع ظهورها من جديد. وإن استعراض مساهمة المجتمع الدولي في إدارة حالات ما بعد الصراع تبرز أن هناك منعطفًا حقيقيا لاستخلاص العبر. ونرى ثلاثة أنواع من التدخل: عمليات حفظ السلام التي

وفيما يتعلق بالتملك المحلي لعملية بناء السلام، من المهم أن تقوم أنشطة المجتمع الدولي، ولا سيما أنشطة الأمم المتحدة، بدعم القدرات. وفي حالة تعقد صراع ما إلى حد تورط عناصر عبر الحدود فيه، فإن أخذ تلك العناصر في الحسبان سيساعدنا على تحقيق أهدافنا.

وينطبق ذلك على الصراعات في غرب أفريقيا، حيث تستفحل الظواهر الإقليمية الضارة نتيجة للطابع سريع التنقل للمشاكل الناشئة عن عملية الدمج الاجتماعي. ويتطلب هذا السياق على وجه السرعة اعتماد نهج إقليمي وقيام تعاون معزز مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتنفيذ تدابير تستهدف معالجة المشاكل الناتجة عن الصراع.

وفي الختام، نؤكد على عزم بنين الراسخ على دعم مقترحات الأمين العام بشأن إنشاء لجنة بناء السلام لسد الفجوة الهيكلية القائمة في الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنسيق العمل لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد باها (الفليين) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر، سيدي الرئيسة، كما أشكر وفدك على عقد هذه الجلسة. فبناء السلام مسألة حيوية لمجلس الأمن. وعمل المجلس يركز على أنشطة بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع والتي تمر بعملية بناء السلام وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي.

وعملية إعادة البناء وإعادة الهيكلة تلي توقف الصراع وهي مهمة صعبة حافلة بالتحديات وتتطلب مشاركة العديد من القطاعات، على الصعيدين المحلي والدولي. وبلد يخرج لتوه من الصراع يتطلب مشاركة مواطنيه وكل قطاع من قطاعات المجتمع. ولا بد أن يكون لدى أصحاب المصلحة المحليين حس عميق بتملك عملية بناء السلام تحقيقاً لمستقبل مستقر ومتقدم لمجتمعهم.

السلام. ويمكن أن تقوم الأمم المتحدة بمهمة التنسيق بشكل صحيح بالنظر إلى صفة العالمية والشرعية التي تتمتع بها. ويتمثل التحدي الذي يواجه المنظمة في قدرتها على تعبئة الأطراف الفاعلة الدولية، ولا سيما الصناديق والبرامج التابعة للمؤسسات المالية الدولية. ويتعين تعبئتها لدعم وضع استراتيجية متكاملة وشاملة ولتخطيط مساهمتها على أساس التقسيم الرشيد للعمل القائم على أساس المزايا المقارنة الثابتة. وتلك وسيلة لتفادي الازدواجية.

وفي هذا الصدد، يمكن أن تضمن مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة الخارجية في تحديد الاستراتيجيات دعمها ومساهمتها الحقيقية في تنفيذ تلك الاستراتيجيات. وإن النتيجة المنطقية لهذا النهج تتمثل في أن ولايات عمليات حفظ السلام ستُحدد على أساس هذه الاستراتيجية المتكاملة. وتصبح الولايات بعد ذلك نقاطا مرجعية لهيكل الأهداف على الآمد القصير والمتوسط والطويل. ويمكن أن توفر أيضا سياقاً من التنسيق المتكامل للاستفادة الحكيمة من إمكانية التآزر الناتج عن التعاون المتزايد من جانب الأطراف الفاعلة في الميدان.

إن التمويل الكافي والتنفيذ المفيد لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يشكّلان عنصراً أساسياً في عملية بناء السلام. وينبغي تنفيذ هذه الأنشطة بطريقة تجعل من البرامج حافزاً على التحول الاجتماعي الذي يرسى الأساس لتحقيق الاستقرار الدائم في البلدان الخارجة من الصراعات، وفي مناطقها. وينبغي أن توفر للمقاتلين السابقين، وهم غالباً من الشباب العاطلين عن العمل والأطفال الجنود والنساء من ضحايا سوء المعاملة، بديلاً اقتصادياً حقيقياً عن الحروب باختيار أسلوب حياة سلمي، وأداء أنشطة مدرة لدخل يومي بالحصول على وظائف مدنية ذات أجر مجز و اكتساب ثقافة السلام في خدمة السلام. هذه الأنشطة ينبغي تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة؛ ثالثاً، استراتيجية خروج للفترة التي تنتهي فيها المشاركة التي تقودها الأمم المتحدة في إعادة بناء السلام.

وينبغي عدم الاضطلاع باستراتيجية الخروج تلك إلا بعد أن يكون الشعب المعني قد أصبح مهياً ولديه ما يكفي من الدعم المالي والإداري، بالإضافة إلى القدرة البشرية والتقنية التي تمكن الشعب وبلده من الاعتماد على الذات. والخروج السابق لأوانه من مناطق الصراع قد يؤدي للعودة إلى الصراع مجدداً.

إلى جانب ذلك، وعند تصميم المرحلة الثانية من عملية بناء السلام ما بعد الصراع، أي إعادة التأهيل السياسي والاجتماعي - الاقتصادي، ينبغي أن تراعي احتياجات الشعوب ومتطلباتها. وملكية الخطة والتصميم تضمن نجاحاً أكبر لعملية بناء السلام ما بعد الصراع.

ثالثاً، إن تقديم كل الأطراف الفاعلة ومختلف أصحاب المصلحة ما يكفي من الموارد والدعم أمر لا غنى عنه. ولا بد من الحصول على الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطط الناشئة عن الاحتياجات والمتطلبات الفعلية للبلد. وأفضل الخطط والنوايا ستكون غير ذات قيمة إن لم يكن هناك من الموارد ما يكفي لدعمها. وفي هذا الصدد، فإن الفلبين على اقتناع بضرورة إنشاء صندوق دائر طوعي لتمويل أي استراتيجية لبناء السلام بعد الصراع.

وبدون سياسة واضحة، فإن شرعية العمل على أرض الواقع ستعرض للخطر، مما قد يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار. وبدون استراتيجية، فإن كامل عملية بناء السلام بعد الصراع ستمضي على أساس مؤقت، بدون إرشاد أو توجيه واضح. وبدون خطة واضحة، لن تتمكن الأطراف الفاعلة الدولية من تطوير مساعدتها لتتواءم مع الديناميات

وبناء السلام فيما بعد الصراع يتطلب أيضاً إسهاماً ومشاركة بناءة من المجتمع الدولي من خلال شراكة قوية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخطط وبرامج الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني. ويجب أن يعمل الجميع يداً بيد لتحقيق النجاح وتخليص البلدان الخارجة من الصراع من آفة استمرار العنف.

والطابع المعقد لبناء السلام فيما بعد الصراع يتطلب آلية شاملة لمعالجة مختلف الأوجه. وفي هذا الصدد، تؤمن الفلبين بجمليات ثلاث لأي نشاط من أنشطة بناء السلام: سياسة واستراتيجية وموارد - الأمر الذي يحدده مدى تعقد عملية ما بعد الصراع ذاتها.

أولاً، أن نجاح أي عملية لبناء السلام بعد الصراع يتطلب سياسة أو ولاية واضحة. وإن سياسة واضحة منبثقة عن مجلس الأمن ستكون ضرورية قبل القيام بأي نشاط فيما بعد الصراع. وهذا أمر يتمشى مع ولاية مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولا بد أن تصدر عن هذه الهيئة ولاية صريحة لكي نضع خاتم الشرعية على العمل الذي يجري الاضطلاع به على أرض الواقع ولكي يستقر الوضع.

ثانياً، لا بد من استراتيجية واضحة ومتسقة وشاملة تتعامل مع الفترة التي تلي مباشرة وقف الصراع وحتى تنفيذ استراتيجية للخروج.

وعلى أساس تلك الولاية، ينبغي وضع استراتيجية واضحة لمعالجة ما يلي: أولاً، الفترة التي تلي توقف الصراع مباشرة، لا سيما عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ثانياً، الفترة المطولة لإعادة التأهيل وإعادة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك الجانب الحيوي من التنسيق والتعاون فيما بين مختلف أصحاب المصلحة داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن

لقد أثارت نهاية الحرب الباردة آمالاً عديدة في السلام والأمن. ولسوء الطالع، ظهرت صراعات عنيفة هددت حياة آلاف من الأبرياء، كما هددت الأمن في أجزاء عديدة من العالم، لا سيما في أوروبا وأفريقيا. وبات من الواضح أن إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب فيما بعد الصراع أمر أساسي للحيلولة دون انزلاقها في أتون الصراع مرة أخرى. وقد اهتم المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، بهذا الأمر في وقت مبكر، سعياً إلى إيجاد سبل لكسر تلك الحلقة المفرغة.

وجاء مفهوم بناء السلام ليسد الفجوة بين الأمن والتنمية المستدامة. وقد أصبح الأمران مرتبطين. وهذا المفهوم أيضاً يعطينا نهجاً متكاملًا للتعامل مع جملة من القضايا المتصلة بالسلام والأمن والتنمية.

والعديد من عمليات حفظ السلام في التسعينات جمعت بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام. ويقدم تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) توصيات مختلفة بشأن عمليات حفظ سلام محددة، مثل إنشاء صندوق لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وهناك توافق متزايد في الآراء إزاء أهمية بناء السلام فيما بعد الصراع والحاجة إلى توطيده. وكما نعلم جميعاً، فإنها عملية متعددة الأبعاد. وهي تهدف إلى توطيد السلام بعد نهاية أعمال القتال والتعمير وتنمية المجتمعات التي مزقتها الصراعات. وهذا هو السبيل الوحيد لمنع انجرافها مرة أخرى في صراعات عنيفة.

إن الصراعات المعاصرة في شتى أنحاء العالم تتطلب بناء للسلام أكثر فعالية ويعالج الأسباب الجذرية لهذه الصراعات، خاصة العوامل الهيكلية والسياسية والاجتماعية - الثقافية والاقتصادية. وبشكل أكثر تحديداً، ينبغي دمج العناصر الأساسية للأمن البشري، والاستقرار السياسي القائم

السياسية للمجتمعات التي تريد دعمها. وبدون الموارد، ستذهب أفضل النوايا سدى.

لقد تطورت عمليات حفظ السلام من الأهداف التقليدية لوقف إطلاق النار والفصل بين القوات إلى نسيج معقد من عناصر تعمل معاً لبناء السلام فيما بعد الحروب. ويمكن للمجتمع الدولي أن يتعلم من تجربة تيمور - ليشتي، حيث حققت بعثات الأمم المتحدة الولايات التي أنشئت من أجلها. وحظيت تلك البعثات بدعم قوي وواسع النطاق من الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية.

والفلبين تؤمن بأنه إذا قدر للجنة بناء السلام المقترحة، وهي قيد المناقشة في الجمعية العامة الآن، أن تحظى بالولاية أو السياسة الملائمة، وبالاستراتيجية أو الآلية المناسبة للاضطلاع بمهامها، وأن تحظى بالدعم الكافي من الموارد والتمويل، فإنها يمكن أن توفر الحلقة المؤسسية المفقودة في آلية بناء السلام، التي تحتاج منظومة الأمم المتحدة إليها كيما تنفذ الحتميات التي أشرت إليها اليوم.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية):

أتقدم إليك، سيدتي الرئيسة، بالشكر والتهنئة على اتخاذ مبادرة عقد جلسة اليوم بشأن بناء السلام فيما بعد الصراع، وهي قضية بالغة الأهمية للأمم المتحدة كما أنها ذات أهمية كبيرة للعديد من دول العالم. لقد حققت نجاحاً كبيراً في إثارة الاهتمام والدعم اللازمين. ومشاركة وزير خارجيتكم، والسيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام، والعديد من المسؤولين رفيعي المستوى من مختلف البلدان والمنظمات الدولية، لدليل ملموس على ذلك. ونتقدم بشكر خاص لكل منهم على مشاركتهم.

واليونان تؤيد البيان الذي سيدي به ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي.

المساعدة الإنسانية وفي حالات الأمن البشري، ولكن الالتزام الطويل الأجل أمر حيوي لضمان التنمية.

العنصر الأساسي الآخر في نجاح التعمير بعد الصراع هو توفير الدعم المالي في مرحلة مبكرة. ولقد أنشأت الأطراف الدولية آليات لتمويل بناء السلام بعد الصراع حتى توفر المعونة المالية للبلدان الخارجة من الصراعات. ولكن ينبغي الإشارة إلى أن لا الموارد المالية المتاحة ولا آليات التمويل القائمة تكفي لتغطية احتياجات التعمير عند بدايتها. ورغم بذل العديد من الجهود، ثمة نقص في التمويل المستدام والكافي، وهناك أيضا حاجة إلى تحسين التنسيق. ويتطلب ذلك تقديم الدعم المالي المحدد الهدف بصورة أفضل وفي الوقت المناسب والمنسق ويقتضي قابلية التنبؤ بالمساعدة.

ونحن نرى أن التفاعل والتنسيق بشكل أوثق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من شأنهما أن يفيدا إعادة بناء السلام المستدام والطويل الأجل. وبشكل مائل، فإن مختلف الإدارات داخل الأمم المتحدة - إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - ينبغي أن تجد السبل لتحقيق تنسيق أفضل لأنشطتها في مجال بناء السلام. علاوة على ذلك، يتطلب الانخراط الفعال للأمم المتحدة دورا مصاغ بشكل جيد لمنسق الأمم المتحدة المقيم.

ختاما، تعتقد اليونان أن بناء السلام بعد الصراع أولوية رئيسية لمنظومة الأمم المتحدة نظرا لإسهامها في السلم والأمن الدوليين وتأثيرها في منع نشوب الصراعات العنيفة. وفي ذلك السياق، فإن اليونان، بصفتها الفردية وباعتبارها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تؤيد اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء لجنة لبناء السلام. فإنشاء مثل هذه الهيئة سيثري

على سيادة القانون والحكم الصالح، والمصالحة الاجتماعية، والتعديل الاقتصادي.

ونحن مقتنعون بأن تحقيق نتيجة ناجحة ومستدامة لبناء السلام بعد الصراع يقتضي الإشراف النشط للملكية المحلية في عملية التعمير. والأطراف المحلية، مثل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، يجب إشراكها في العملية السياسية وفي وضع برنامج بناء السلام. وينبغي تعزيز قدرات الأطراف المحلية حتى تتمكن من التصدي للصراعات العنيفة في المستقبل، وتعزيز التزام الحكومات المحلية بالعملية، وزيادة التواجد لمجتمع مدني ذي تنظيم جيد.

علاوة على ذلك، ينبغي للمرء ألا يغفل الظروف المحلية التي يجب أخذها في الاعتبار في برامج بناء السلام بعد الصراع. ولكن من الضروري للسياسات الفعالة لبناء السلام بعد الصراع أن تتضمن بناء المؤسسات، وسيادة القانون، والحكم الصالح، والعدالة الانتقالية، وكذلك جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومن الضروري أن تدعم الأطراف الدولية تلك العملية ذات الطابع السياسي الغالب دعما قويا. ويمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمناخين وأطراف دولية أخرى أن تؤدي دورا حاسما. فهي تسهم في تنفيذ سياسات بناء السلام.

وثمة حاجة ماسة إلى تنسيق أفضل بين تلك الأطراف الدولية. فيتعين عليها أن تضع استراتيجيات أكثر فعالية في تقييم الاحتياجات المحلية وتخصيص الموارد وتحديد الأولويات. ويجب أن تكون تلك الاستراتيجيات ذات تصميم جيد وأن تتناسب مع الواقع المحلي. والأهم من كل ذلك، يجب أن تكون طويلة الأجل، حيث أن التعمير نفسه عملية طويلة الأجل. والاستجابة السريعة أمر هام في

لمثل هذه الاستراتيجية من إصلاح معجل للقطاع الأمني والبدء المبكر بترع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ ومن تعمير مؤسسات وطنية وتحسين الحكم إلى حماية المصالح المدنية؛ ومن إعادة إرساء سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان وإنهاء الإفلات من العقاب إلى تنمية الاقتصاد لاستئصال الأسباب الجذرية للصراع. وينبغي وضع الإستراتيجية الشاملة بحيث تركز على جميع المجالات ذات الصلة في عملية بناء السلام بعد الصراع وأن يكون لها نهج متوازن.

ثانياً، يجب أداء الأمم المتحدة لدورها الريادي بوصفها منسقا لبناء السلام على أكمل وجه. وفي الوقت الحالي توجد في الغالب أطراف عديدة في مجال بناء السلام، وهو ما يعكس اهتمام المجتمع الدولي بتعمير البلدان المعنية بعد الصراع ومشاركته في ذلك التعمير. ولذلك ينبغي مواصلة تشجيعه على ذلك. ولكن بالنظر إلى خبرة الأمم المتحدة ومزاياها في الموارد البشرية والآليات المؤسسية، ينبغي أن تحظى بدور أكثر مركزية في التنسيق والتعاون بين الوكالات المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية، والمساهمين بقوات، ومجتمع المانحين، والمجتمع المدني من أجل كفاءة أفضل تأثير للمساعدة الدولية. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التنسيق بين مقر الأمم المتحدة والبعثات الميدانية وينبغي أن تركز بشكل أفضل من أجل تفادي الازدواج والتكرار.

ثالثاً، ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة على بناء قدراتها في مجال بناء السلام. وبما أن القارة الأفريقية تستضيف أغلب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ينبغي أن تصبح هذه المنطقة أيضاً بؤرة التركيز لجهود المنظمة في مجال بناء السلام بعد الصراع. ولا ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد البلدان الأفريقية المعنية على الاضطلاع بالتعمير فحسب بل أن تعزز أيضاً دعمها السوقي والمالي والتقني للمنظمات الإقليمية ودون

برنامج الأمم المتحدة لبناء السلام وسيعزز السلم والأمن والتنمية في العالم.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني وزير خارجية الدائم على قدومه هنا اليوم ليرأس شخصياً هذه الجلسة وليدلي ببيانه.

وتشكر الصين أيضاً نائبة الأمين العام فريشيت والسيد جيمس ولفنسون، رئيس البنك الدولي، على بيانتهما.

إن بناء السلام بعد الصراع جزء أساسي من عملية استعادة السلام والاستقرار الحقيقيين في البلدان والمناطق الخارجة من الصراعات. وتُظهر التجربة السابقة أنه حتى عندما يتم التوقيع على اتفاقات وتبدأ عمليات وقف إطلاق النار قد تعود البلدان والمناطق إلى الانجراف في صراعات أو أعمال عنف مدنية إذا تعطلت جهود بناء السلام بعد الصراع. وبالتالي، يمكن أن يتعذر تحقيق السلام والاستقرار الدائمين لشعوب في مناطق صراعات.

وباعتبار حفظ السلام وبناء السلام بمنع نشوب الصراعات فهما مترابطان ويعتمدان على بعضهما البعض، ويجب أن يسبق حفظ السلام بناء السلام بعد الصراع. ويجب منع العودة إلى أعمال العنف عن طريق بناء السلام لضمان الاستقرار والتنمية في البلدان والمناطق الخارجة من الصراعات.

وبالنسبة إلى المسألة المحددة المتمثلة في بناء السلام، أود أن أشدد أولاً على أنه يجب وضع إستراتيجية شاملة لبناء السلام. وعند منح المساعدة لبلد مزقته الحرب وخارجة من الصراع وتواجه إنعاشاً وتعميراً على نطاق كامل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع استراتيجية شاملة ومحددة الهدف وترتكز على الاحتياجات المحددة للبلد المعني. وحيث أن الحالات تتباين من بلد إلى بلد، فقد تتراوح بؤرة التركيز

الخارجة من الأزمات. وبتلك الطريقة وحدها يمكن ضمان تحقيق الاستقرار الإقليمي وعدم تجدد الصراعات.

ويتفق الاتحاد الروسي مع العديد من التقييمات والنقاط التي قدمت فيما يتعلق بتلك المسألة في البيانين اللذين أدلت بهما نائبة الأمين العام السيد فريشت، ورئيس البنك الدولي السيد وولفنسون. وعلميات الأمم المتحدة لحفظ السلام آخذة في أن تصبح معقدة ومتعددة الأبعاد. ويقتضي التعقيد المتزايد للمشاكل من جراء الصراعات المعاصرة، التي كثيرا ما تنطوي على بعد إقليمي خطير وعواقب اجتماعية-اقتصادية، أن نظل مركزين على مهمة تحسين التخطيط الشامل ونشر العمليات المتعددة الجنسيات وان نعزز التفاعلات مع الشركاء الدوليين الآخرين كل في مجال مسؤوليته.

وفي ذلك السياق ينبغي أن نلاحظ أن تجربة الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي، وفي تيمور - ليشتي، وفي إفريقيا - وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون-وفي المناطق الأخرى للصراع أوضحت أن هناك صلة متأصلة بين إعادة السلام وإعادة التأهيل الاجتماعي - الاقتصادي الكاملة للبلدان الخارجة من الصراع.

وحيثما نجحت الأمم المتحدة، ولو على نطاق متواضع، فإن ذلك النجاح كان يعزى بقدر كبير إلى التعاون الوثيق والتكامل بين عناصر العمليات العسكرية والسياسية والمدنية والإنسانية وعناصر التعمير. وذلك يثبت، مرة أخرى، الأهمية المتزايدة لتعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى للمنظمة التي تعنى مباشرة ببناء السلام - وهي بشكل أساسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - فضلا عن الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

الإقليمية في أفريقيا في ضوء كل حالة بعينها والاحتياجات الخاصة للقارة من أجل تعزيز قدرتها الشاملة على تقديم المساعدة في مجال بناء السلام.

وتؤيد الصين اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء لجنة لبناء السلام، التي نعتقد أنها ستسهم بشكل كبير في جهود بناء السلام بعد الصراع، خاصة في تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في مناطق الصراع في أفريقيا. ونؤمن بان اللجنة ينبغي أن تكون مسؤولة بشكل رئيسي عن تخطيط الانتقال من السيطرة على الصراعات إلى بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع وعن تنسيق الجهود الدولية في ذلك المجال.

إننا نفضل إنشاء مكتب لدعم بناء السلام في إطار الأمانة العامة يكون متضامنا وفعالا. والصين على استعداد لمشاركة الأعضاء الآخرين في إجراء المزيد من الدراسة المعمقة لتلك المسألة، حتى يمكن التوصل إلى توافق في الآراء في تاريخ قريب.

وتؤيد الصين مشروع البيان الرئاسي الذي أعده وفد الدانمرك. وتقدر الصين أيضا الجهود التي يبذلها وفد الدانمرك.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

سيدي الوزير، يسعدني أن أرحب بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن. ونرحب بمشاركة وزير خارجية نيوزيلندا وأمين الدولة في سويسرا في هذه الجلسة.

إن الموضوع الذي اقترحه وفد الدانمرك لكي نناقشه اليوم يتصل مباشرة بأنشطة مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها. وقد أوضحت التجربة انه لا يمكن تحقيق السلام الدائم وتسوية الصراعات الإقليمية إلا على أساس إتباع نهج شامل، نهج يوحد الجهود الدبلوماسية التقليدية وجهود حفظ السلام مع بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع في الدول

إحدى المسائل التي تحظى بالأولوية في سياسة بلدي للمساعدة الدولية هي دعم توطيد السلام وبناء الدولة في البلدان الخارجة من الصراع. ودأبت اليابان لفترة طويلة تشدد على الحاجة إلى تقديم مساعدة سلسلة في التسويات الشاملة للصراعات. وعلى نحو خاص، يؤمن بلدي بأهمية بناء السلام مباشرة من المراحل المبكرة لتسوية الصراع. وبناء على ذلك، فإن اليابان دعمت أنشطة بناء السلام في تيمور - ليشتي وأفغانستان والعراق ومختلف مناطق الصراع في إفريقيا.

وإذ أتكلم انطلاقاً من تجربة اليابان، فإن أحد التحديات التي نواجهها في تسوية الصراعات وجهود بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع تتمثل في عدم وجود قالب عام لمعالجة جميع حالات الصراع. وينطبق الأمر نفسه على دور الأمم المتحدة في ذلك المجال. فعلى سبيل المثال، كانت للأمم المتحدة السيطرة الإدارية في تيمور - ليشتي خلال فترة انتقالية وجيزة قبل الاستقلال. وخلال تلك الفترة، كانت الأمم المتحدة تتولى مباشرة الاضطلاع بجميع أنشطة حفظ السلام في الجزيرة.

أما سياسة الأمم المتحدة في أفغانستان فتسمى نهج الحركة الخفيفة. فهناك، شجعت الأمم المتحدة القادة المحليين على تولي المسؤولية، مع احترام مبادرات المشاركين الدوليين الآخرين. وفي إفريقيا، كان النهج الذي اتبعته الأمم المتحدة نحو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يختلف بقدر كبير من صراع إلى آخر، مع مراعاة طابع كل نزاع بعينه فضلاً عن الحالة المحلية. وينبغي أن يحدد بشكل مرّن دور الأمم المتحدة في بناء السلام بالحالة المحددة للصراع وبالأدوار التي يضطلع بها المشاركون الآخرون في بناء السلام.

وضمن عدد من المسائل الهامة التي وردت في ورقة المناقشة بشأن هذه المناقشة المفتوحة، يود وفدي أن يتناول

ويلزم تعميق التعاون في مجالي حفظ السلام وبناء السلام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، عملاً بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. والنماذج الجديدة لتطوير ذلك التعاون، وخاصة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في السودان، ينبغي تعزيزها بقوة.

ويقتضي إتباع نهج شامل نحو حالات بعد انتهاء الأزمات استمرارية محكمة في الماضي من مرحلة لحفظ السلام إلى مرحلة الأخرى. ويحظى الدعم السياسي الذي يقدمه الأمين العام بأهمية كبرى لجهود بناء السلام، وخاصة في المراحل التي يتحول فيها الدور التنفيذي الحوري إلى البرامج التشغيلية والصناديق المتخصصة للأمم المتحدة، وإلى المنظمات الدولية والإقليمية.

ويؤيد الاتحاد الروسي فكرة إنشاء لجنة لبناء السلام بغية النهوض بالتعاون وبفعالية المساعدة التي تقدم بعد انتهاء حالات الصراع للبلدان الخارجة من الأزمات. والأمر المؤكد أنه سيتعين استكمال أساليب تشغيل تلك الهيئة، لكي تكون فعالة حقاً. والوفد الروسي مستعد للمشاركة بشكل بناء في ذلك العمل.

ويؤمن الوفد الروسي بان البيان الرسمي لرئيس مجلس الأمن - الذي تكرم وفد الدائمك بإعداد مشروعه للاعتماد في نهاية جلسة اليوم - يتضمن عدداً من النقاط الهامة التي يمكن تنفيذها من قبل منظومة الأمم المتحدة وشركائها من تعزيز إنجازات حفظ السلام للمنظمة بأسرها ومن تعزيز الاستقرار في جميع أرجاء العالم.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفدي بامتنان شديد لان وفد الدائمك اتخذ المبادرة لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع. ونحن نقدر مشاركة وفد الدائمك في المناقشة وتوجيهه بشأن هذه المسألة الهامة.

لبناء السلام. وتبدو هذه الحقيقة أشد وضوحا حينما تكون الحكومة الوطنية في حالة انهيار.

لقد أثرت أنتم أيضا، سيدي الرئيس، مسألة الحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة وإلى إدماج أنشطة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وإن التعاون والتنسيق فيما بين المشاركين الدوليين في عملية بناء السلام لا غنى عنهما لبلوغ تلك الأهداف. وينبغي أن نذكر أن هناك مستويات مختلفة للتعاون، اعتمادا على هوية الأطراف المعنية، خاصة عندما نقوش مفهوم البعثات المتكاملة مؤخرا بصورة متواصلة في الأمم المتحدة.

أولا، في إطار عمليات حفظ السلام وبعثات بناء السلام المعقدة، يجب أن تتسم أنشطة مختلف مكوناتها بالتكامل الملزم، في ظل قيادة الممثل الخاص للأمين العام، من أجل إنجاز ولاية البعثات.

ثانيا، يتسم التعاون مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بالأهمية الشديدة أيضا. وينبغي منح الممثل الخاص ما يكفي من السلطة لكفالة التنسيق الفعال مع هيئات الأمم المتحدة هذه. وفي إجراء هذا التنسيق ينبغي للممثل الخاص للأمين العام كفالة أفضل تقسيم ممكن للعمل، مع مراعاة مجالات المسؤولية والمزايا ودرجة الإنجاز على أرض الواقع لكل من الهيئات المعنية من هيئات الأمم المتحدة.

ثالثا، خارج نطاق الأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة، يؤدي البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى دورا لا غنى عنه في بناء السلام، وأشكر رئيس البنك الدولي، السيد ولفنسن، على ملاحظاته البليغة التي قدمها عبر وصلة الفيديو.

ويجب أيضا أن ننوه بأن المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظومة لجنة الصليب الأحمر الدولية تؤدي أدوارا

ثلاث مسائل هي، بالتحديد، الملكية المحلية، ووضع استراتيجية شاملة ونهج متكامل، وأخيرا، التمويل.

ولا بد من تشجيع ملكية الأطراف الفاعلة المحلية وتعزيزها قدر الإمكان. وتتفق اليابان تماما على أن جهود العون الذاتي التي يبذلها السكان المحليون أساسية لنجاح أي اتفاق سلام وينبغي احترامها.

وفي سياق مماثل، يتوقف نجاح بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع على تولي السكان المحليين زمام القيادة. وينبغي أن يكون دور المساعدة الدولية هو توفير الدعم كلما دعت الضرورة. ولكن كثيرا ما تنشأ حالات تكون فيها الحكومة الوطنية إما في حالة انهيار أو أنها لا تعمل على الإطلاق. وفي مثل تلك الحالة، من الحتمي للمجتمع الدولي أن يتصدر قيادة بناء السلام إلى أن تبدأ حكومة جديدة الاضطلاع بدورها بشكل فعال.

بيد أننا بحاجة إلى أن ندرك مخاطر جعل متلقي العون المحليين مفرطين في الاعتماد على المساعدة الدولية. ومن شأن إنشاء المشاريع الموجهة نحو التمكين المحلي وبناء القدرات أن تساعد على منع حصول ذلك. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تستخدم مشاريع بناء السلام بشكل أفضل الموارد البشرية المحلية والملكية المحلية.

إن الحكومات الوطنية ليست الشريك الوحيد المحلي لنا. وحتى في حالات الصراع، يمكن في بعض الأحيان للكيانات التقليدية والمجتمعات المحلية والجماعات المدنية أن تؤدي أدوارا حيوية. وأود أن أذكر المناقشة التي أجريت حول دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد الصراع في هذه القاعة في شهر حزيران/يونيه الماضي، حينما أشاد مجلس الأمن بالدور المهم الذي يؤديه المجتمع المدني. وينبغي أن ننوه بالإسهامات التي يمكن أن تقدمها هذه الجماعات وأن نبحث عن سبل للتعاون معها. فهي من الشركاء المهمين في أنشطتنا

وبذلك تحسن تمتع الإنسان بالحياة. وإذا فهم الأمن البشري على هذا الأساس فإنه سيوفر منظورا مهما لبناء السلام.

ومثلما ورد في تقرير لجنة الأمن البشري، الذي يتناول الانتقال من الصراع إلى السلام بوصفه قضية ذات أولوية عليا، فإن استجابة المجتمع الدولي ينبغي أن تراعي بقدر تام احتياجات الناس على أرض الواقع وكذلك احتياجات المجتمعات المحلية. وبذلك يعتمد بناء السلام والانتقال من الصراع إلى السلام والتنمية على ما إذا يمكن ترجمة فكرة الأمن البشري إلى حقيقة واقعة، لكي يصير من الممكن حماية الناس وتمكينهم من أن يعتمدوا على أنفسهم.

أختتم بالقول إن اليابان تؤيد بقوة فكرة إنشاء لجنة بناء السلام، مثلما اقترحتها الأمين العام. وقد قدم بلدي اقتراحات في مناقشات الجمعية العامة بشأن كيفية تكوين هذه الهيئة وما ينبغي أن تكون عليه مهامها من أجل كفاءة فعاليتها. ولن ندخر وسعا في العمل مع البلدان المهتمة الأخرى لكفالة إنشاء لجنة بناء السلام وشروعها في مزاولة أعمالها في وقت قريب. وهذه هي أفضل طريقة لتناول القضية المهمة التي نناقشها اليوم على نحو ملموس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل لكسمبورغ، وأعطيه الكلمة.

السيد هوشيت (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، إن وجودكم في مناقشة اليوم، التي عقدتها الرئاسة الدائرية لمجلس الأمن في وقت مناسب جدا تبرهن على الأهمية التي يجب أن نوليها للموضوع الذي نناقشه اليوم.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحين للانضمام تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار الانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا، وجمهورية

شديدة الأهمية في بناء السلام. وعادة ما تبدأ هذه المنظمات أنشطتها حينما يكون الصراع في مراحله الأولى. ولذلك، فهي تحصل على معرفة عميقة وعلى خبرة واسعة النطاق في التعامل مع الصراع.

ونتفق على أن التمويل المستقر مهم لبناء السلام. ومن المحتم أن تعتمد التسوية الشاملة للصراع على استمرار أنشطة بناء السلام لفترة زمنية معينة وهي تتطلب أيضا موارد مالية. ويمول حفظ السلام عن طريق الأنصبة المقررة ويحصل على تمويل مستقر. وبالمقابل، فإن بناء السلام يحصل على معظم تمويله من تبرعات طوعية تعتمد على حسن نية المانحين. وإن مجرد التحول إلى الأنصبة المقررة ليس الحل. فإذا مولنا جميع أنشطة بناء السلام عن طريق الأنصبة المقررة، فمن شأن ذلك لا أن يعرقل التخصيص الأمثل للموارد المالية فحسب وإنما يقلل أيضا الملكية المحلية لبناء السلام. ومن الممكن أيضا أن يخاطر بتوسيع مجال وتطويل أمد انخراط الأمم المتحدة إلى ما يتجاوز ما هو ضروري بالفعل. لذلك، ينبغي أن نناقش أنماط أنشطة بناء السلام التي ينبغي تمويلها عن طريق الأنصبة المقررة وتلك التي ينبغي تمويلها من خلال التبرعات الطوعية. ويتعين القيام ذلك على أساس كل حالة على حدة، استنادا إلى التقسيمات الحالية بين المجموعتين من حيث النطاق، بينما نراعي طابع الصراعات فرادى وكذلك الحالة على أرض الواقع. وينبغي لنا أيضا أن ننظر في تعبئة القطاع الخاص في تمويل جهود بناء السلام.

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أثير مسألة العلاقة بين بناء السلام والأمن البشري. لقد دأبت اليابان على المناداة بفكرة الأمن البشري، التي تتناول التهديدات ليس من وجهة نظر أمن الدولة فحسب، ولكن أيضا من المنظور البشري. ويتمثل هدفها في حماية الناس من التهديدات الخطيرة والسائدة للحياة البشرية ولمصادر رزقهم وكرامتهم

وبغية تجنب أية نكسة يسببها التدخل العابر للحدود، تتطلب المشاكل الإقليمية حلولاً إقليمية وأيضاً سياسات تعتمد على المنظور الإقليمي. وقد تكون غرب أفريقيا أشد الأمثلة وضوحاً في هذا السياق. ويجب أن تشارك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أنشطة بناء السلام في أبكر وقت ممكن.

وأحد التحديات المتعلقة ببناء السلام هو الجمع بفعالية بين مختلف الجهات الفاعلة والأدوات والقدرات على أساس ميزاتهم التفاضلية. ومنذ البداية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص من أجل تجنب أية ازدواجية بين الأنشطة التي تنفذها عمليات حفظ السلام المتكاملة وتلك التي تقع في نطاق اختصاصات وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها، وأيضاً إلى اشتراك مبكر للمؤسسات المالية الدولية. وهناك حاجة أيضاً لتعميق إضافي للحوار وللتعاون العملي بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أو الإقليمية الأخرى، بما في ذلك أثناء مرحلة التخطيط للبعثات.

لقد استخدم الاتحاد الأوروبي بدوره سياسته الإنمائية وغيرها من البرامج التعاونية لتوفير أساس لأنشطة الإعمار في حالات ما بعد الصراع. وهذه تشكل أدوات قوية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع وبالتالي الحيلولة دون ظهورها من جديد. والاتحاد الأوروبي، الذي يقدم نحو ٥٥ في المائة من المساعدة الإنمائية و٦٦ في المائة من المساعدة على شكل منح وما يقرب من ٥٥ في المائة من المساعدة الإنسانية على النطاق العالمي، يجب أن يضطلع - وهو يضطلع بالفعل - بدور ريادي في مواجهة تحديات حالات ما بعد الصراع.

ويبذل الاتحاد الأوروبي جهداً حثيثاً لتعزيز عمليات الإعمار في حالات ما بعد الصراع على نطاق العالم - غالباً بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة أو عن طريق دعم عمليات الأمم المتحدة - من خلال مجموعة من الأنشطة

مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، فضلاً عن أوكرانيا.

يدرك الاتحاد الأوروبي تمام الإدراك الحاجة إلى سد الفجوة في آلية الأمم المتحدة الموجودة بين نهاية الصراع المسلح واستئناف التنمية المستدامة من خلال بناء السلام بعد الصراع. وقد أوضحت لنا التجربة أن أنشطة بناء السلام محورية لكفالة أن تتجنب البلدان الخارجة من الصراع أية نكسة إلى العنف والصراع وذلك بمساعدتها في انتقالها إلى السلام الدائم والتنمية الطويلة الأجل.

إن سيناريوهات ما بعد الصراع حالات معقدة تتطلب استراتيجيات شاملة ومتسقة تتضمن مزيجاً من الاحتياجات المختلفة والعناصر الفاعلة والأدوات، فضلاً عن طيف واسع من الأنشطة مثل حماية المدنيين، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة، وإعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية الأساسية، وأيضاً الدعم حسن التوقيت للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وتأسيس حكم رشيد ديمقراطي وفعال، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، والمشاركة الكاملة والمتساوية للنساء، وفقاً للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وبينما لا يمكن الاستغناء عن المساعدة الخارجية في تهيئة بيئة آمنة، فلا يمكن بالمثل الاستغناء عن الملكية الوطنية التي تسمح باشتراك مبكر، بما في ذلك في مرحلة التخطيط، من العناصر الفاعلة على الصعيدين المحلي والوطني، في أنشطة بناء السلام وفي محاسبتها عن التنمية الطويلة الأجل. وسيساعد ذلك على كفالة كل من بيئة الأمن وأنشطة بناء السلام التي تتبع ذلك. ويجب أن تبني الجهود الدولية لتعزيز الملكية على الإمكانيات المحلية باستخدام الموارد الموجودة في أبكر وقت ممكن في العملية.

أوروبا. ويمكن لاستجابة الاتحاد الأوروبي المدنية السريعة أن تضيف قيمة إضافية على جهود بناء السلام الدولية.

وينوي الاتحاد الأوروبي تطوير قدرته على العمل بشكل أكبر مع الأمم المتحدة لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع وسيسعى وفقا لذلك إلى ربط الإغاثة العاجلة بإعادة التأهيل والتنمية. كما نلتزم التزاما ثابتا بتطوير تعاوننا مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. وتركز خطة عمل الاتحاد الأوروبي في دعم السلام والأمن في أفريقيا على عدد من الإجراءات العملية الموجهة إلى حد كبير صوب بناء السلام. وفي ذلك السياق، سيتقدم الاتحاد الأوروبي اليوم إلى مؤتمر إعلان التبرعات في أديس أبابا بعرض بالدعم شامل وكبير لمساعدة جهود الاتحاد الأفريقي في دارفور.

وبغية سد الفجوة بين نهاية الصراع المسلح وتحقيق التنمية المستدامة، ولكفالة صياغة إستراتيجية شاملة ومتناسكة لبناء السلام في حالات معينة من حالات ما بعد الصراع، فإننا بحاجة إلى آلية مؤسسية تشرك جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بمقترح الأمين العام إنشاء لجنة بناء السلام ويؤيد المقاصد والوظائف الرئيسية المحددة في مذكرته التفسيرية. ويسلم الاتحاد الأوروبي أيضا بأهمية التمويل المستدام والمضمون والذي يمكن التنبؤ به لأنشطة بناء السلام.

السيد سين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إننا نقدر حقيقة أنكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة شخصيا. كما نهني الدائمك على طريقته المثالية في رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو.

إننا نرحب بهذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة للتباحث حول السياسة الحالية والتحديات المؤسسية والمالية في بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع من دون تكرار مداولات الجمعية العامة حول الطرائق الممكنة للجنة بناء

المتنوعة، بضمنها بناء المؤسسات وإعادة تأهيل البنية التحتية وأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، وكذلك من خلال دعم المصالحة وعمليات التكامل الإقليمي وأنشطة حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية. ولكن يمكننا ويجب علينا أن نعزز تركيزنا وفعالية أعمالنا. وعلينا أن نكون قادرين على الاستجابة بسرعة لحالات محددة وأن نكيف استجابتنا للظروف الخاصة، مستخدمين مزيجا مناسباً من الأدوات. وتوجد في كل حالة خطورة أن المجتمع الدولي لن يساعد في العملية إلا جزئيا. فالمساعدة المستمرة يجب أن تكون مضمونة، لا سيما فيما يتعلق ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي مجال الإدارة المدنية للآزمات، فإن الاتحاد الأوروبي نشيط في عدد من المجالات ذات الأولوية. وتتضمن تلك المجالات تدريب الشرطة، نظرا لأن الشرطة المدنية تضطلع بدور هام في بيئة ما بعد الصراع، والنهوض بسيادة القانون، وتقوية الإدارة المدنية والحماية المدنية وتعزيز قطاع الأمن. ويجري حاليا تنفيذ خمس عمليات تقتضي حشد ١٣٠٠ فرد في الميدان: بعثات تدريب الشرطة في البوسنة والهرسك وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي منطقتين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة سيادة القانون في جورجيا. وستبدأ بعثة متكاملة لسيادة القانون للعراق في تموز/يوليه ٢٠٠٥، التي سيتم عن طريقها تدريب نحو ٧٧٠ شخصا.

وبغية تلبية الاحتياجات العاجلة، سيكون الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى تطوير أكبر لقدرته في نشر أصول الإدارة المدنية للآزمات المتعددة الوظائف بصيغة متكاملة وبمهلة قصيرة لاستخدامها في سياق البعثات المستقلة ذاتيا التي يقودها الاتحاد الأوروبي أو العمليات التي تقودها منظمات أخرى، مثل الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون في

المعنية - مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجتمع المانحين والبلدان المساهمة بقوات - التي حددها الأمين العام. يضاف إلى ذلك أنه جرى التلميح، وإن لم يكن بشكل قاطع، إلى أن أعضاء اللجنة سيكونون أفرادا ترشحهم حكوماتهم - كما هي الحال بالنسبة إلى المفوضين في لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش على سبيل المثال. ولم تحدد أي آلية لتعيين رؤساء للأجهزة الرئيسية أو للاجتماعات المخصصة لبلد معين.

والهيكل التأسيسي للجنة بناء السلام يحتاج إلى تحديد واضح. لقد اقترح الأمين العام أن تقدم لجنة بناء السلام المشورة لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاقب، اعتمادا على مرحلة الانتعاش. ولئن كان هذا ممكن التطبيق وظيفيا، إلا أنه لا يأخذ في الاعتبار حقيقة أن تلك الهيئة المهمة لن تخضع للمساءلة إلا أمام منظمات ذات عضوية منتقاة وليس أمام العضوية العامة. ومن الجوهري أن تكون لجنة بناء السلام خاضعة للمساءلة أمام الجمعية العامة. وذلك يمكن عمله دون المساس بأدائها العادي لوظائفها، عن طريق رفع التقارير الدورية التي يجب عليها أن تلتزم بشأنها الرشد والموافقة من الجمعية العامة حول مسائل السياسة العامة.

والمعايير التي يمكن لبلد معين تحت ولاية لجنة بناء السلام أن ينتقل على أساسها من مجلس الأمن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب صياغتها. وعلى سبيل المثال، يمكن للانتقال أن يبدأ من وقت بدء المجلس باستعراض حجم القوة لبعثة حفظ السلام. والأمثل أن تبت الجمعية العامة في الانتقال من خلال إجراء استعراض. لكن من غير الواقعي بعض الشيء جعل الانتقال من مجلس الأمن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرهونا بمحذف الحالة في بلد ما من جدول أعمال مجلس الأمن، لأن البلد يبقى في بعض الأحيان

السلام. وتقيدا بالوقت المحدد سأقتصر على نقاط أساسية. إن أي نظر في المسألة في سياق دور الأمم المتحدة اليوم في بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع لا يمكن فصله بصورة واقعية عن مقترح الأمين العام.

إن نهج الهند نحو بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع محدد عن طريق دورها بصفتها مساهما رئيسيا بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبصفتها مانحا غير تقليدي لأنشطة الإعمار. لذا فإن الهند تهتم اهتمام كبيرا بالقضية، بقدر اهتمامها بكفالة أن يعرف مفهوم وطريقة تنفيذ لجنة بناء السلام تعريفا جيدا منذ استهلال العملية.

ونؤمن بأن الوظائف الرئيسية للجنة بناء السلام المقترحة ينبغي أن تكون كفالة تنسيق أكبر بين المجتمع الدولي والبلدان المانحة من جهة، والسلطات الوطنية من جهة أخرى؛ وتعزيز الشعور بالملكية بين السلطات الوطنية للسياسات والبرامج التي يدعمها المجتمع الدولي والبلدان المانحة؛ وتوفير تمويل مضمون للأنشطة المتفق على كونها ذات أولوية من جانب السلطات الوطنية والمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بوظائف لجنة بناء السلام، فإننا نرى أن قرار الأمين العام قصر نطاق عمل اللجنة على بناء السلام في حالات ما بعد الصراع، مقابل ولاية أوسع تبدأ بالوقاية الهيكلية التي اقترحها الفريق الرفيع المستوى، قرار رشيد وعملي. وتتمثل المزايا الرئيسية لتعريف مجال أضيق وأفضل للنشاط في السماح للجنة بناء السلام بتركيز مواردها، البشرية والمالية على السواء، بطريقة أمثل. وتتفق أيضا مع الأمين العام على أن لجنة بناء السلام ينبغي ألا تتولى وظيفة الإنذار المبكر أو الرصد.

الاقتراح المتعلق بالعضوية الأساسية في لجنة بناء السلام ليس واضحا من حيث التمثيل النسبي لشتى الجهات

جهد لبناء السلام يشترك فيه عدد من الجهات الفاعلة، منها ممثلو منظومة الأمم المتحدة، والمأنحون الثنائيون، والمساهمون بقوات، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية وما إليها. بيد أن هناك كذلك عدد كبير للغاية من المنظمات غير الحكومية ووكالات الإغاثة المشتركة في أي حالة من حالات ما بعد الصراع. ومن العيوب الرئيسية التي يرد ذكرها في حالات بناء السلام بعد انتهاء الصراع عدم التنسيق فيما بين العدد الوفير من المنظمات غير الحكومية التي تتنافس على الموارد الشحيحة، ومن ثم تتداخل مجالات نشاطها وتحول الأصول المحلية، كالمترجمين الشفويين والأفراد المدربين، وهكذا، إلى مشاريعها الخاصة، وأحيانا بدفع مبالغ تنسم بالإسراف، مما يرفع قيم الإيجارات في السوق والمرتبات. وعسى أن تكلف اللجنة بمحاولة توفير الاتساق المنهجي لجميع أنشطة بناء السلام من هذا القبيل بعد انتهاء حالات الصراع.

وقد اقتضت في بياني على مقترحات قليلة بشأن مفهوم لجنة بناء السلام في الأمم المتحدة. ولا شك أن هذه المسألة سوف تناقش بشيء من التفصيل في الجمعية العامة، حيث سيجري التعبير عن مختلف الآراء بشأن الطرائق المتعلقة بهذا الاقتراح. بيد أنه لا مجال للشك في أن اقتراح الأمين العام يسعى ملء ما يصفه بأنه "حلقة ضعيفة في الآلية المؤسسية للأمم المتحدة". كما أنه لا مجال للشك في الضرورة الحتمية لهذه الهيئة وفي نفعها. وتؤيد الهند هذا الاقتراح تأييدا كاملا وسوف يسعدها أن تشارك بطريقة بناءة في المناقشات التي تجري داخل الجمعية العامة بشأن إقامتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل أستراليا.

مدرجا على جدول أعمال مجلس الأمن عدة سنوات قبل أن يرفع منه على أساس عدم الاعتراض.

إننا ننتظر حصيلة مشاورات الأمين العام حول مشاركة المؤسسات المالية الدولية. وكثيرا ما حدث أن أفضل النوايا وأحسن البرامج لبناء السلام قد تقوضت بسبب قلة الأموال. وكثيرا ما تستند هذه البرامج إلى التزامات تقطعها البلدان المانحة ولا تتحول إلى نقود فعلية. ويمكن أن يقدم الصندوق الدائم لبناء السلام حلا لذلك. ويلزم أن تحدد بدقة آلية استدامة الصندوق الدائم والمساءلة عن التبرعات المقدمة إليه وأن يتفق عليها. غير أن من غير الواضح ما إذا كان القصد من الصندوق الدائم لبناء السلام مجرد سد الفجوات في التمويل، أم أنه سيصبح المصدر المنتظم لتمويل مشاريع بناء السلام.

ومن المهم أن يسلط الضوء على الدور الذي تقوم به اللجنة المقترحة في سياق اقتراح أولويات شاملة، وأن يكفل تمثيل تلك الأولويات للواقع القطري، وأن يُتجنب تكرار وتعزيز النموذج القائم لوضع السياسات والبرامج في الخارج للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الصراع إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع. فلعل عنصر الواقع القطري أهم جانب في تحديد الأهداف ذات الأولوية تفاديا لنفس التتابع في تكوينها. ذلك أن المجتمع الدولي يحدد أهدافا لا يمكن تنفيذها، نظرا لعدم فهم الحقائق على أرض الواقع. ومن المهم لذلك أن يستفاد بخبرة السلطات الوطنية، في أي صورة مبدئية متاحة، لتحديد أولويات يمكن للمجتمع الدولي النهوض بها. وفي بعض الحالات، يتعين أيضا تعديل تلك الأولويات على نحو ملائم. وينبغي أن ينظر إلى ذلك باعتباره أيضا جزءا لا غنى عنه من عملية بناء القدرات.

ولجنة بناء السلام مطالبة بأن تؤدي الدور الحيوي المتمثل في كفالة الاتساق على نطاق المنظومة. ذلك أن أي

وأذكر حقوق الإنسان عن عمد، وأن تعكس هذه العملية الطابع المترابط للمسائل والتحديات المعقدة التي تواجه مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع. ويجب أن تركز هذه العملية بقوة أيضا على تنمية القدرة المحلية وتشجيع سيطرتها على أنشطة بناء السلام. وقد تكلم آخرون عن ذلك. وفي هذا الصدد، تعد من الأمور ذات الأهمية الحيوية الشراكة والتشاور عن كثب مع المجتمعات المتضررة وإيصال عائد سريع للسلام توطيدا لدعائم الدعم المجتمعي المستمر.

وإصلاح القطاع الأمني، الذي يضم الشرطة والإصلاحات والقضاء عنصر هام من عناصر بناء السلام ويمكن في كثير من الأحيان أن يشكل شرطا مسبقا لإعادة بناء الاقتصادات الممزقة وإصلاح الخدمات الاجتماعية. بيد أن بناء السلام لكي يكون فعالا يجب أيضا أن يتصدى لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأطول أجلا. ويجب أن يكون بناء السلام قادرا على تحديد مصادر الصراع والتصدي لها، سواء كانت تتمثل في ضعف إمكانيات الحصول على الخدمات الحكومية، أو في انهيار هياكل السلطة التقليدية، أو حتى في تفاوت الفرص الاقتصادية، وهي العوامل التي تبرز أن الحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية القائمة على أساس سليم من العناصر الهامة في بناء السلام.

ويشكل بناء السلام على الصعيد الإقليمي استكمالا حيويا لأعمال الأمم المتحدة. ففي منطقتنا، توفر مبادرات من قبيل بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان نماذج قيمة لكيفية عمل بناء السلام في التطبيق العملي. وقد بدأت البعثة في تموز/يوليه ٢٠٠٣ بمثابة استجابة مشتركة من منتدى جزر المحيط الهادئ لطلب مباشر للمساعدة من جزر سليمان، وتمتعت بنجاح ملحوظ واستفادت بالمساهمات المباشرة بالأفراد التي قدمتها نحو ١١ دولة إقليمية حتى الآن. وقد شكل نداء جزر سليمان طلبا للمساعدة اختبارا أساسيا لبناء السلام قابلته دول منطقتنا، في إطار إعلان بيكيتاوا الصادر

السيد داوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أعلم أننا يجب أن نقتصد في الكلام ومن ثم لا بد من التخلي عن عبارات المجاملة، ولكنني أخطئ كثيرا إن لم أهنئ الدائمك على إدارتها الممتازة لأعمال المجلس هذا الشهر. وهذا أمر اعتدناه في العمل الرائع الذي يقوم به هنا صديقي وزميلي السفير لوي.

ويشكل بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع، كما يدرك المشتركون في هذه المناقشة، تحديا حاسما يواجه المجتمع الدولي وبؤرة جديدة تماما باهتمام مجلس الأمن. وكثيرا ما يكون حفظ السلام محور التركيز في مداولات المجلس، ولكنه لا يمثل سوى بداية مسيرة أطول أجلا صوب تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في المناطق المتأثرة بالصراعات. فحتى أفضل جهود حفظ السلام، كما نبيننا التاريخ والتجربة المُرّة، يمكن أن تنتهي إلى لا شيء إذا أهمل بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع. وفي هذا الصدد، ترحب أستراليا ترحيبا حارا بانتهاء عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور-ليشتي بنجاح وإنشاء بعثة تخلفها تتمتع بولاية قوية في مجال بناء السلام.

بيد أن من المهم أن نتذكر أن حفظ السلام وبناء السلام ليسا بالضرورة طرفي نقيض في عملية خطية، فهما مترابطان ومتشابكان وأحيانا يتوقف كل منهما على الآخر. ويجب أن يعترف التخطيط لحفظ السلام بأن من اللازم في كثير من الأحيان أن يبدأ بناء السلام قبل الانتهاء من حفظ السلام. ومن الواضح أن بناء السلام ليس أمرا سهلا. فالواقع أن بناء السلام، بما فيه تعزيز مؤسسات الدولة، وإعادة إقرار القانون والنظام، وإيجاد الرخاء، يمكن أن يكون في كثير من الأحيان أشد صعوبة من إنهاء الحرب.

ويجب أن يكون بناء السلام عملية متعددة الأوجه وشاملة عبر نطاق التنمية والأمن وحقوق الإنسان بكامله،

انتهاء الصراع، لا يزال منع نشوب الصراعات هدفا هاما، وينبغي أن نستمر في بذل قصارى وسعنا لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات والوساطة بشأنها، بما في ذلك من خلال مجلس الأمن والدور الذي يقوم به الأمين العام في بذل المساعي الحميدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل استراليا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى رئاسة المجلس.

لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق هذه الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

عن المنتدى، بعزم جماعي. وتبرز تجربة هذه البعثة أيضا قيمة الأخذ بنهج متكامل وجيد التسلسل إزاء بناء السلام، بالتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة الأمنية والإنمائية وبالتعاون الوثيق مع البلد المتأثر.

وبالنظر إلى تحاربنا في منطقتنا لا أقل من أن ترحب استراليا بالاقترح الحالي بإنشاء لجنة لبناء السلام وترى أن التنسيق الوثيق بين اللجنة ومجلس الأمن سيكون من الأهمية بمكان لكفالة أن تكون الأمم المتحدة في وضع يتيح لها مساعدة المجتمعات بعد انتهاء حالات الصراع. وإنشاء لجنة لبناء السلام من شأنه أيضا أن يتيح الفرصة لتنسيق وتعزيز قدرة استجابة دولية أكثر فعالية بكثير وأن ينهض بعملية التخطيط المتكامل للبعثات. وإضافة إلى بناء السلام بعد